محكم

الإسلاميون والسلطة ورهانات العمل السياسي:

قراءة في التجربة السياسية للإسلاميين الإصلاحيين بالمغرب

رشيد مقتدر

باحث مغربي

قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة

جميع الحقوق محفوظة
مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث
All rights reserved
Mominoun Without Borders

على سبيل التقديم:

شهد الحقل السياسي المغربي حدث إدماج التيار الإسلامي الإصلاحي (حركة التوحيد والإصلاح) عبر حزب العدالة والتنمية، وذلك في أول تجربة سياسية للإسلاميين المعتدلين مع العمل السياسي المؤسساتي منذ بداية الانتخابات التشريعية لـ 14 نونبر 1997، هو من القضايا المستجدة التي تطرح عدة إشكاليات وأسئلة حول طبيعة هذه التجربة السياسية، وموقع الإسلاميين كفاعلين سياسيين جدد داخل المجال العام، وذلك بالإجابة عن الإشكالية التالية: علاقة الإسلاميين بالسلطة والسعي إلى دراسة عملية الإدماج السياسي للإسلاميين داخل المجال العام، ورصد سياقها ومسارها وشروطها، واستجلاء تكلفتها السياسية بالنسبة للنظام السياسي والإسلاميين الإصلاحيين.

وهو ما يطرح علاقة نظام الحكم بالإسلاميين وسماتها، وتتبع أبعادها وخلفياتها، صيرورتها وتطوراتها، توافقاتها وصراعاتها، انطلاقاً من مقاربة دينامية تمزج بين الجانب النظري والميداني، وتتناول الإنتاج الأيديولوجي للإسلاميين في علاقته مع المحيط السوسيو سياسي ضمن رؤية تعالج الخطابات والمواقف في علاقتها مع الواقع السياسي.

إن استعمالنا لمفهوم "الإسلاميون والسلطة ورهانات العمل السياسي"، يستدعي تحديد مضامين المفاهيم المعتمدة، لتمييزها عن تلك التي تقترب منها في المعنى أو التي تتداخل معها في المبنى، وسيتم التركيز على أبرز المفاهيم المستعملة، كالإسلاميين والإسلام، والمسلم، والإسلاميين الإصلاحيين، والأيديولوجيا الإسلامية والدين.

مفاهيم: الإسلام، المسلم، الإسلامي

يواجهنا لمقاربة مصطلحي **الإسلام والإسلاميين** حالة من اللبس المستشري بين الإسلام ديناً وحضارة والإسلاميين العاملين في الحقل السياسي والدعوي، والذين اصطلح عليهم عدة تسميات، أبرزها الإسلام الحركي أو الإسلام السياسي أو الحركات الإسلامية السياسية أو غيرها، وهي عبارة عن مشروع سياسي واجتهاد فكري لقوى سياسية واجتماعية تشتغل في ظل تنظيم هرمي، ينهل من المرجعية الإسلامية بغية الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها.

إن عقد أوجه التشابه والاختلاف بين الإسلامي والمسلم ضرورية لتوضيح معالم المصطلحين، ولتفادي الخلط الذي يكتنفهما؛ فالإسلامي والمسلم تؤطرهما العقيدة نفسها، وهي الدين الإسلامي، ويمارسان الشعائر الدينية نفسها كالصلاة والصوم والحج...إلا أن الاختلاف ينحصر في طريقة النظر إلى الدين وكيفية تطبيقه داخل المجال الخاص والعام، فإذا كان المسلم هو من ولد من أب أو أبوين مسلمين أو اعتنق الإسلام، فعلاقته

بالإسلام علاقة إيمان، إلا إنه لا يندرج ضمن اهتمامه نقل التدين من الحياة الفردية إلى المجال العمومي، وهذه الصفة من مميزات الإسلامي الذي يشترك مع جميع أفراد الوطن في التسليم بأهمية الدين مع التمايز عنه في نقل تطبيق التعاليم والتوجيهات الدينية من الحياة الخاصة إلى العامة، ومن ثمة فالإسلامي يكون رؤية أيديولوجية تشكل فهمه للدين ويرى أولوية إرسائها داخل المجتمع والدولة.

بالإضافة إلى عامل الالتزام والمواظبة في ممارسة الشعائر التعبدية، والتفاني في إبراز مظاهر الالتزام على مستوى الأخلاق والسلوك في العلاقة مع الغير، إلا أن هذه المسألة تختلف من إسلامي إلى آخر، فهناك الملتزم والمواظب والمتهاون.

ويتبنى الإسلامي الدين كهوية أيديولوجية وكمرجعية حضارية يرجع إليها باستمرار لمعرفة مدى مطابقة التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية[1] لهذه المرجعية فالإسلامي يطمح تحويل تدينه ومرجعيته الإسلامية وتطبيقه كمشروع سياسي واجتماعي ودعوي وتجسيده فعلياً، بمعنى أن الإسلامي يسعى إلى تغيير السلطة السياسية والمجتمع وباقي النسق الرمزي وفقاً لمعتقداته وقناعاته التي يراها قادرة على التغيير والإصلاح...[2]

مفهوم الإسلاميين الإصلاحيين:

سنستعمل مصطلح التيار الإسلامي الإصلاحي أو الإسلاميين الإصلاحيين للتدليل على الإسلاميين المنضوين داخل حركة التوحيد والإصلاح الذين تم إدماجهم داخل الحقل السياسي عبر وساطة الدكتور عبد الكريم الخطيب في إطار حزب العدالة والتنمية. وبذلك، فإن استعمالنا لمصطلح الإسلاميين اختصاراً لا نقصد به أي تعميم أو خلط مع القوى الرافضة لمسار الإدماج؛

وقد تم ترجيح استعمال مفهوم الإسلاميين الإصلاحيين لعدة اعتبارات:

- التيار الإسلامي الإصلاحي، لأنه قبل الاندماج داخل الحقل السياسي المؤسساتي والعمل وفقاً لقواعد اللعبة السياسية، بخلاف بعض القوى الإسلامية التي لا يزال موقفها رافضاً للمشاركة السياسية كجماعة العدل والإحسان.

[1]- فرنسوا بورجا، **"الإسلام السياسي: صوت الجنوب"**، ترجمة لورين زكري، ص ص 41-42

[2]- رشيد مقتدر، **"الحركة الإسلامية وإشكالية المشاركة السياسية"**، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في العلوم السياسية. جامعة الحسن الثاني للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالدار البيضاء 2001-2002، ص 10

- هو ذو منحى سياسي إصلاحي راهن على الفعل السياسي السلمي المتدرج من داخل النظام السياسي القائم، وآمن بأن أنجع طريقة للتغيير السياسي يتمثل في إصلاحه من الداخل وليس بالاعتماد على منهج التغيير الجذري المعتمد على العنف والعمل السري؛

- لتفادي الخلط والغموض الذي يحيط بمسار هذا التيار الإسلامي، فقد أدى إدماج التيار الحركي داخل اللعبة السياسية، إلى تطور علاقة حركة التوحيد والإصلاح بحزب العدالة والتنمية، مما طرح عدة إشكالات حول علاقة الحركة بالحزب، أو جدلية الحزبي والحركي أو السياسي والديني، فتعددت اجتهادات الباحثين حول هذا الإشكال، إذ اعتبر بعضهم أن التنظيم هو بنية واحدة برأسين يتحملان المسؤوليات نفسها، ولكن وفقاً لوظائف مختلفة[3]، مع التركيز على الحزب بدل الحركة؛

ويرى آخرون أن مجال عمل الحزب هو الفعل السياسي اليومي، في حين أن ميدان عمل الحركة هو الفعل التربوي والدعوي، فلكل مجال عمله، وهو طرح يلتقي مع وجهة النظر الرسمية للفاعل الإسلامي الحركي، بينما اعتبر بعضهم الآخر الحزب كواجهة سياسية لمشروع حركة التوحيد والإصلاح؛

إن استعمال مصطلح التيار الإسلامي الإصلاحي، هو إقرار بوحدة المشروع السياسي الذي احتضنته الحركة ودعمته إلى مرحلة حزب سياسي قائم الذات، وهو ما أفرز لنا إشكالات جديدة، استلزمت إعادة تحديد علاقة الحزب بالحركة كرهان أبرزته الممارسة السياسية؛

الأيديولوجيا الإسلامية والدين:

الأيديولوجيا نسق من الدلالات المتعلقة بالتنظيم الاجتماعي المشروع LIGITIME تهدف إلى تحديد وظيفته وحدوده، وتنتظم كل أيديولوجية في شكل مجموعة من التصورات الفكرية والمبادئ السامية أو القيم العليا، كالمساواة والعدل والحرية، مما يسمح بالتمييز بجلاء بين ما هو خير وما هو شر، والأيديولوجيات ليست مجرد موضوعات بدون روابط داخلية، ولكنها تستمد أسسها من تركيبة منظمة لها تماسكها المنطقي الخاص.[4]

ويمكن للأيديولوجيا أن ترتكز على عقائد ومرجعيات دينية، تشكل إطاراً لبنيتها الفكرية ومشاريعها السياسية؛ فهناك من ينظر إلى القوى السياسية الإسلامية كجماعات دينية تجسد ماهية الدين وتسعى إلى تطبيقه على الواقع، وهناك من يعتبرها اجتهاداً معيناً في النظر إلى الدين وكيفية فهمه وطريقة تنزيله؛ وتوجد ثلاثة نماذج تجلي علاقة الدين بالأيديولوجيا:

[3]- Khadija Mohsen-finan. Malika Zeghal: *les islamistes dans la compétition politique, le cas du parti de la justice et du Développement au MAROC*. Revue française de science politique, février 2006, N 1, volume 56, presse de science po. p 99

[4]- Pierre Ansart :*"Les idéologies Politiques"* PUF, 1974, P 17-19

- النموذج الأول يعتبر أن الدين أيديولوجيا، فكما أن هناك أيديولوجيا سياسية هناك أيديولوجيا دينية أو أخلاقية، وهي وجهة نظر تنهل من النظرية الماركسية للأيديولوجيا[5]، ومع الماركسية نلمس التحليل الأيديولوجي للدين وفقاً للمقولة المعروفة "الدين أفيون الشعوب"، حيث تعتبره شكلاً من أشكال الأيديولوجيا، المنتجة من طرف الطبقات الاجتماعية للسيطرة على الشعب وتخديره.

- النموذج الثاني لا يعتبر الدين أيديولوجيا، وإنما هو نوع من "اليوتوبيا" وفقاً لمنظور "مانهايم"؛ فهي ركيزة للطبقات الحاكمة للمجتمع كما هو ملاذ للطبقات المستضعفة[6]، وبالمقابل هناك من يتحدث عن ديانات أيديولوجية صالحة للجميع وترتبط بالمجتمعات المعاصرة، وتتسم بالسمو والتعالي والاعتقاد يتجاوز حدود المعرفة، والمقدس يتجاوز فيها حدود العقل، فالأيديولوجيات ديانات تتجاوز العقل.[7]

- النموذج الثالث يرفض الطرحين السابقين، ويعتبر الدين وحياً إلهياً، يشتمل مجموعة من التعاليم والمعتقدات والشعائر التعبدية التي تعبر عن السمو والتعالي والخلاص، وتسعى لتوجيه الإنسان في دنياه وتخليصه في آخرته، ولا يقر هذا الطرح بواقع التمييز بين هذه المفاهيم، بقدر ما يركز على وسائل خلاص الأفراد والمجتمعات في الدنيا والآخرة؛

ويرتكز الفكر الديني على مجموعة من الأسس المسماة مسلمات، فسنده ومصدر إلهامه هو الوحي المنزل من عند الله، وهو ما تقدمه الكتب السماوية كحقائق أزلية تتميز بالبداهة والإطلاقية.

كما يعتمد الدين على الإيمان بالخالق كاعتقاد قلبي يتسم بالفطرة والبداهة، كما أن الدين عقيدة وشريعة، والبعد العملي فيه لا يمكن فصله أو تمييزه عن البعد النظري المرتبط بالتعاليم السماوية والشعائر التعبدية، وبذلك فإن ربط القيم بالدين والضوابط السلوكية والقواعد صفة تنظم علاقة الإنسان بخالقه وبنفسه وبغيره من البشر.

فما هي علاقة الأيديولوجيا بالدين؟

الأيديولوجيا السياسية هي دين زمني، في حين أن الأديان هي مذاهب كبرى للخلاص، وتتعارض مع الأيديولوجيات السياسية من حيث الطبيعة والموضوع والهدف؛

[5]- Louis Althusser: *« idéologie et appareils idéologiques d'état »* , positions, éditions sociales, paris 1976, p 74

[6]- B.Etienne: *« problème de la recherche islamologique au Maroc»*, dans Islam et politique au Maghreb, c.n.r.s. 1981, p 2002-203

[7]- Jean william lapierre: *« que ce qu'une idéologie »*, dans les idéologies dans le monde actuel, D.D.B. p 21-23

والأيديولوجيا وضعية الطابع نسبية قابلة للخطأ وتحتمل التغيير، بينما الدين ذو طابع رباني سماوي إلهي المصدر.

أما الموضوع المميز للدين فهو اهتمامه بالعالم الأخروي، إلا أن هذا الحكم ينطبق أكثر على الديانة المسيحية، بينما نجد في الديانة الإسلامية اهتماماً بقضايا الدين والعقيدة، وتشريعات خاصة بقضايا الإنسان والمجتمع، وهو ما يجعل من الإسلام عقيدة وشريعة سنت تعاليم لتنظيم علاقة الإنسان بخالقه، وتشريعات تنظم مختلف مناحي حياة الإنسان وفي علاقته مع بني جنسه داخل مجتمعاته، بينما تنحصر الإيديويوجيا على وضع تصورات دنيوية للإنسان داخل مجتمعه في ميدان الاجتماع والثقافة والسياسة، كما أن الأديان تستعمل دون أن تدخل في تناقض منطقي مع مسلماتها؛ فالدين يستمد أسسه من الوحي كمصدر مختلف للمعرفة، ويأخذ كأمر نهائي ومطلق غير قابل للتجاوز أو التشكيك[8]؛

أما الأيديولوجيا، فرغم تكونها من كتلة من الحقائق، فإن التناقض بين أسسها الفكرية والمنطقية والواقع الاجتماعي يطرح باستمرار، وهو ما يعني أن الأيديولوجيات هي أقل انسجاماً وعقلانية من الأديان؛ فالأديان بداهيات تنبثق من مسلماتها في حين أن الأيديولوجيات السياسية لا تنسجم بالضرورة مع منهجيتها، والأسس التي تستند إليها، لأنها تتطور حسب تحول الظروف واختلاف السياقات؛

وقد تلقى الأيديولوجيا انتشاراً كبيراً، ليس نتيجة لصلابتها وقوتها الفكرية ومطابقتها للواقع، وإنما اعتماداً على السلطة الكاريزمية للقائد[9]؛ فالعديد من المتعاطفين معه أو المؤمنين برسالته لهم شعور يقيني بأن ما يقوله هو الحق، سواء كان صحيحاً أو خاطئاً؛ فالكاريزمية تكون مصحوبة بكون القائد معصوماً من الخطأ وينطبق الشيء نفسه على الأيديولوجية التي يروجها؛

الأيديولوجيا الإسلامية الإصلاحية في محك العمل السياسي:

لم تحتل السياسة سوى حيزاً محدوداً في بدايات التنظيرات الأيديولوجية والفكرية للإسلاميين التي اتسمت بطغيان الهم الديني الدعوي والتربوي والاجتماعي على حساب السياسي الذي لم يكن قد تشكل الوعي بأهميته إلا في مرحلة لاحقة، بيد أن مجال فعل الحركات الإسلامية لا ينحصر فقط في نطاق الحقل الدعوي، بل يمتد إلى السياسي الذي يحضر داخل تمثلاتهم الأيديولوجية والفكرية، إلا أنه ظل مسكوناً بهواجس أخرى تتعدى حدود تمثّلها للسياسي إلى مستوى تملكه وتحويره، وفقاً لمنطلقات مرجعية جديدة في قراءتها للإسلام.

[8]- حول هذا الموضوع، انظر: **الدين في المجتمع العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، الطبعة الأولى حزيران/يونيو1990

[9]- Weber Max: *« Le savant et le politique»* Paris, Plan, 1959, P 113 - 114

إن استجلاء أطروحات العمل السياسي، يطرح إشكالية الاختلاف حول رهاناته عند مختلف القوى الإسلامية الحركية والسلفية المعتدلة أو غير المهيكلة، أو السلفية التكفيرية أو السلفية الداعية للعنف، فتعدد مكونات الحقل الإسلامي، ولد تنوعاً في المواقف والتأويلات حول العمل السياسي، وهو ما حدا بنا إلى اقتراح ثلاثة نماذج معرفية النموذج الأول محرم للعمل السياسي، والثاني متشكك في شرعيته ومعتزل له، والنموذج الأخير مدافع عن ضرورة العمل السياسي وقاعدة المشاركة السياسية.

النموذج الأول محرم للعمل السياسي ورافض له، وهو لا يجوز المشاركة السياسية داخل المؤسسات السياسية للدولة كالحكومة والبرلمان والمجالس المنتخبة التي يعتبرها وضعية؛

النموذج الثاني متشكك من العمل السياسي ومرتاب من جدوى القيام به، ويعده مندرجاً ضمن باب الشبهات التي يحث الشرع على تفاديها، وهو ما يعكس نظرة دونية للعمل السياسي، تعتبره ميدانا للمناورة والمكر والخديعة؛ فهو موقف غير محرم للعمل السياسي، إلا أنه يرتئي ترك السياسة لأصحابها، والتفرغ لقضايا الدعوة والعبادة والعلم، خوفاً من السقوط في المعصيات والفتن والتعرض للنكبات والمحن؛

أما النموذج الثالث، فيقر بشرعية العمل السياسي ويعتبره ضرورة لا تناقض أصل الدين، بل هو استمرارية للدعوة إلى الله والقيام بوظيفة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بوسائل سياسية ودعوية أكثر فعالية، ويؤمن بضرورة المشاركة السياسية كوسيلة سلمية للتغيير والإصلاح باعتماد وسائل الدولة والعمل تحت مراقبتها وإشرافها؛

ويتضمن النموذج المقر بشرعية العمل السياسي اختلافات في المواقف من المشاركة السياسية بين من يقرها ويدافع عنها ومن يرفضها؛ فالاختلاف بين جماعة العدل والإحسان الرافضة للمشاركة السياسية وباقي الإسلاميين المقرين بها (حزب العدالة والتنمية وحركة التوحيد والإصلاح، الحركة من أجل الأمة، البديل الحضاري)، يعزى لعوامل أيديولوجية ومواقف سياسية من النظام الحاكم أكثر منه خلافات عقدية أو دينية حول شرعية العمل السياسي.

وقد تميزت علاقة الإسلاميين بأنظمة الحكم في العالم العربي الإسلامي، بنوع من عدم الوضوح وانتفاء الثقة بين الطرفين، نظراً إلى تضافر عدة عوامل ذاتية وموضوعية أسهمت في توتر العلاقة بينهما، التي مرت من مرحلة المواجهة التي اتسمت باحتكار نخب معينة للحكم والسلطة، وانتهاج سياسة إقصاء لباقي القوى السياسية والاجتماعية وتهميشها، فتمخض عن ذلك ردود فعل ساخطة انقسمت إلى معارضة سلمية لهذه السلوكات ورفض لها، ومعارضة تبنت المشروع الثوري هدف إلى تقويض أنظمة الحكم وإرساء أخرى بديلة؛ وقد تم التخلي عن هذا النهج والولوج لمرحلة جديدة تميزت بإقرار التعايش والتوافق على إدماج الفاعل الإسلامي الذي أقر بقواعد اللعبة السياسية داخل النظام السياسي الذي بدأ يتسع لمعارضيه.

تعزى الدوافع التي أغرت الإسلاميين باعتماد المنهج الثوري إلى تأثرهم بالمشروع الثوري لسيد قطب، الداعي إلى التغيير من القمة باستعمال العنف للوصول إلى الحكم وامتلاك وسائل الغلبة لتطبيق النموذج الإسلامي المنشود؛ لقد تم تغليب المنطق الحماسي المندفع وتميزت سلوكيات الإسلاميين بالتسرع، دون التوفر على مشروع سياسي واضح الذي كانت ميزته إغراقه في الطوباويات، وانتفاء منهج الأخذ بالأسباب وعدم إدراك موازين القوى؛

ونجم عن فشل الإسلاميين في الوصول للحكم في العالم العربي الإسلامي – باستثناءات محدودة- إلى إقدام تيار واسع منهم على مراجعات أيديولوجية وسياسية، اعترفت بنسبية طروحاتهم بدل إطلاقيتها، وتخلت عن الاختيار الصدامي القائم على السرية واعتماد العنف في مواجهة أنظمة الحكم، وثم الاقتناع بصعوبة إخراج الأمة من كبواتها بالاعتماد على الاجتهادات السياسية لطرف واحد؛ بل إن البحث عن مرجعية أيديولوجية وسياسية تقطع مع المشروع الأيديولوجي الثوري، فسح المجال لإعمال آلية النقد الذاتي وإعادة تقييم تجربة حركة الشبيبة الإسلامية، مما شكل حافزاً لإقرار عدة مراجعات فكرية وسياسية، أفضت إلى تحولهم إلى ما سُمي بالإسلاميين الإصلاحيين ذوي التوجهات المعتدلة، بل إن طبيعة المرحلة تستلزم تضافر جهود كافة الأطراف السياسية والاجتماعية، وبالمقابل تم اعتماد الاختيار التدرجي السلمي المقر بالديمقراطية والتعددية والمشاركة السياسية وحق الاختلاف، ونبذ أسلوب العنف والعمل خارج المشروعية القانونية، مما سهل من عملية إدماج الإسلاميين وتأسيس علاقة جديدة بينهم وبين السلطة السياسية؛

لقد استلزمت التحولات البنيوية والفكرية التي شهدها التيار الإسلامي الإصلاحي، بداية إرسائه لنظرة إيجابية مرنة تجاه نظام الحكم والدولة والسياسة، شكلت تطوراً في مواقفه المقرة بالعمل السياسي، على أساس اعتراف السلطة السياسية بحق الإسلاميين بالدخول إلى المجال العمومي.

إن اعتماد منهج التغيير الحضاري الذي يعتبر جوهر العمل الإسلامي فعلاً إصلاحياً، ينبذ العنف والتطرف كوسيلة لحل للصراعات الاجتماعية والسياسية، قد شكل قطيعة مرجعية مع منهج التغيير السياسي الثوري؛ فأسهم عدد من رموز الحركة الإسلامية ومثقفيها على إعادة تجديد رؤيتها لطبيعة الأزمة التي تعترض الأمة وسبل حلها؛

إن تعدد كتاباته هذا التيار يفسر تنوع المصادر الأيديولوجية التي حددت مساره الفكري والسياسي، وأكدت نسبية الطروحات والمقولات التي يتبناها التنظيم، المتميز بغياب الأحادية التنظيرية التي تزكي مشيخة الزعيم الكاريزماتي الملهم، مما شجع هذا التيار على تطوير رؤاه وتصوراته وإنضاجها، بقبول النقد والإسهام في تقويم المسارات وتجديد المنطلقات والمفاهيم، إلا أن المأزق الذي واجهه هو التعدد إلى درجة الاختلاف، وعدم

التوحيد في المرتكزات التي تحكم مرجعيات الحركة، الشيء الذي أثر على بعض القيم والتصورات التي يبتغي هذا التيار بثها والترويج لها.

استندت التنظيرات الفكرية للحركة والحزب إلى المنهج الحضاري والثقافي كآلية تفسيرية، تقر بأولوية العامل الديني والثقافي والسياسي في الفهم والتأويل، وهو ما طبع المرجعية الفكرية والأيديولوجية بمرونة فسرت بتعدد المصادر الفكرية والشرعية المعتمد على رؤية مقاصدية، تنم عن وعي بطبيعة الإشكالية التي يتخبط بها المجتمع، وإدراك لموازين القوى الاجتماعية والسياسية؛ فبلور لنا تعدداً في الاجتهادات والتأويلات وتبايناً في القراءات والتحليلات، أوجدتنا أمام ثلاثة مشاريع متباينة:

- المشروع الداعي إلى تطبيق الشريعة الإسلامية كمنهج للحكم، وما يستتبعه من إبطال للقوانين الوضعية واعتماد لاقتصاديات إسلامية وتطبيق للحدود الشرعية، وقد أفضى إخفاق هذا النموذج في الوصول إلى توافق سياسي وأيديولوجي مع السلطة السياسية، ودخوله في مواجهات مع بعض الأنظمة القومية إلى اعتقالات وتضييقات على الإسلاميين والتنكيل بهم في السجون والمعتقلات إلى ولادة ردود فعل أنتجت مشروع أيديولوجي ثوري؛

- المشروع الثوري الإسلامي الحركي المكفر للحكام والمجتمعات أو لكليهما، والمعتنق لمفهوم الحاكمية والمبيح لاستعمال العنف كأساس للتغيير، بعد اقتناعه باستحالة القيام به عبر الطرق السلمية، وهو ما تبنته جماعة الجهاد الإسلامي والتكفير والهجرة وغيرها، مما شكل تراجعاً في أية إمكانية لإدماج هذه القوى داخل أنظمة سياسية لم تكن مستعدة لتقبل المعارضة واحتوائها في تلك الفترة، الشيء الذي ضيع فرص كبيرة لتثبيت الاستقرار السياسي وتطوير الممارسة السياسية، وهناك المشروع الثوري المعتنق من طرف السلفية الجهادية، وهو ذو توجه سلفي تكفيري يدعو إلى العنف؛ ويمثل هذا التوجه تنظيم القاعدة بزعامة أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وغيرها...

يعكس هذا المشروع توجهاً راديكالياً يقطع مع المجتمع والسلطة والسياسة، فيعتبر السياسة حرام وكل من يمارسها كافر أو مرتد، والحل الذي يقترحه هذا النموذج هو الخروج على الحكام ومحاربتهم على أساس أن التخلص منهم سيحل المشكلة، تم هجر السياسة الوضعية ومؤسساتها، والقطع مع مفاهيمها المغلوطة والمستوردة، وإرساء دولة تطبق إسلاماً نصوصياً.

- وهناك المشروع الداعي إلى الأسلمة، حيث أرسى قطيعة مع الفكر الثوري، وأقر عدة مراجعات مرجعية وفكرية، نبذت العنف والسرية واعتبرت المشاركة السياسية في المجال العام ذات أولوية تعتمد العمل السلمي التدرجي كأساس للإصلاح والتغيير؛

ينهل الإسلاميون الإصلاحيون من السلفية العلمية كمرجعية عقدية، وتستمد مرجعيتها التربوية وأسلوبها الدعوي من جماعة الإخوان المسلمين، وهو ما تتقاسم فيه مع العديد من التيارات الإسلامية، بحكم تشبعها من الكتابات التربوية والدعوية لمؤسسها الأستاذ حسن البنا، وتأثرها بباقي أدبيات الإخوان المسلمين التربوية، أو بعض المتأخرين الذين طوروا رؤية الإخوان المسلمين التربوية والدعوية خاصة كتابات محمد أحمد الراشد.

كما اعتنق التيار الإسلامي الإصلاحي اجتهادات فكرية خارج المدرسة الإخوانية، وخاصة إسهامات مالك بن نبي وعلال الفاسي والدكتور حسن الترابي والشيخ راشد الغنوشي، لوضع بنية فكرية أيديولوجية بديلة تخرجهم من إكراهات المرجعية الإسلامية الثورية التي ظلت مهيمنة على الفضاء الثقافي والأيديولوجي، كما تم تطعيمها باجتهادات العديد من أبناء الحركة، كالدكتور أحمد الريسوني وفريد الأنصاري والعثماني ويتيم وغيرهم...

إلا أن القطيعة المرجعية التي أرساها الإسلاميون، لا تنفي تأثرها بالجانب الدعوي والتربوي المشرقي الذي لازال حاضراً، بينما تمكن الإسلاميون من تحقيق الاستقلالية على الصعيد الأيديولوجي والفكري والسياسي وإنضاج تجربتهم السياسية، مما عكس تطوراً في علاقة الإسلاميين مع الحكم وتفعيلاً لمسلسل الإدماج، رغم الصعوبات والعوائق التي تعتريه؛

لقد اجتاز التيار الإسلامي الإصلاحي المراحل الآتية:

- المرحلة الأولى امتدت من سنة 1979 إلى 1986 وشكلت فترة بلورة رؤية جديدة تقطع مع تجربة الشبيبة الإسلامية الثورية، والتخلص من تأثيراتها النفسية والسياسية، فتم الانفصال التنظيمي عن الحركة الأم بفعل قرار سياسي، ومحاولات إحداث تنظيم جديد بهياكل وأجهزة مستقلة؛

عجز هذا التيار خلال هذه المرحلة من تجاوز نظرية العمل الثوري الموروثة عن الشبيبة الإسلامية، أعقب ذلك تشكل وعي جديد بفشل أسلوب مقارعة النظام والصدام معه، والاقتناع بضرورة المراجعات على أساس التعايش مع النظام والعمل من داخله كبوابة للإصلاح، فاعتبرت أن الدولة الإسلامية قائمة، وأن المواجهة مع النظام كان بفعل إسقاط متسرع لما شهده المشرق العربي من صراع مرير مع أنظمة الحكم والقوى الإسلامية، لم يعشه الإسلاميون في المغرب؛ فالبنية المرجعية والأيديولوجية للنظام لا تتعارض مع الدين، في محاولة الإسلاميين تصحيح الصورة النمطية السلبية السائدة عنهم، في حين لم تنظر السلطة للإسلاميين كقوة سياسية واجتماعية متجانسة، بل كجمعيات متشرذمة، كان موقف النظام متشككاً من مبادرات الإسلاميين نحو الاندماج إلى حين التأكد من حسن نواياهم؛

- المرحلة الثانية، ابتدأت من سنة 1986- 1996 وقد تمخض عنها الاقتناع بمسألتين أساسيتين، أولاً نبذ السرية والعمل في ظل العلنية، وثانياً الإيمان بفكرة المشاركة السياسية وبداية الإنتاج الفكري والسياسي والشرعي المدعم لها؛

فأرسى الإسلاميون استراتيجية لإقناع الآخرين بمبدإ المشاركة السياسية كخيار يحظى بالأولوية، وقد تخلل هذه الفترة البحث عن المشروعية القانونية كوسيلة للمشاركة في اللعبة السياسية، فتمت محاولة تأسيس حزب "التجديد الوطني" و"الوحدة والتنمية" رفضت من طرف النظام، ففهمت قيادة الحركة بأن طبيعة المشكل سياسية صرفة، تأخذ المسلك القانوني كذريعة للرفض والاحتجاج، فتم المرور إلى الصيغة الثانية التي تنص على الالتحاق بحزب سياسي قائم، لإدراكهم بأن دوافع هذا الرفض سياسية وليست قانونية؛ وقد قسمنا هذه المرحلة إلى فترتين:

- الفترة الممتدة من سنة 1986-1992: شكلت مرحلة صياغة إنتاج أيديولوجي وسياسي شرعي، يبرر الجدوى من العمل السياسي وأهمية المشاركة السياسية، والموقف من التعددية الحزبية والسياسية، فصدرت عدة وثائق حركية كالرؤية السياسية ووثيقة المشاركة السياسية...

- الفترة المتراوحة بين سنة 1992 -1996: تم الانتقال من نظرية العمل وترسيخ القناعات والأفكار، إلى البحث عن الامتداد العملي لها، فتضاعف الاحتكاك المباشر بالنظام، فتأسست تجربة عملية في كيفية التعامل مع أجهزة الدولة، وبداية المفاوضات غير المباشرة معها حول شروط الدخول للعمل السياسي المؤسساتي عبر أحزاب سياسية قائمة، وقد تميزت هذه المرحلة باستحضار الشرعية السياسية؛ فتمت المفاوضات مع عدة أحزاب كللت بالموافقة على التحاق الإسلاميين بحزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية بزعامة الدكتور الخطيب؛

وقد شكلت هذه الفترة مرحلة صعبة في مسار بحث الإسلاميين عن الشرعية السياسية، حتى تنسجم مع المشروعية القانونية، وبث الإسلاميون خلال هذه التجربة عدة رسائل سياسية تطمينية، في محاولة منهم التعبير عن حسن نواياهم ونبذهم للعنف والسرية، وقد تلازمت هذه المرحلة مع التأثيرات السلبية التجربة الجزائرية في إدماج الإسلاميين.

- المرحلة الثالثة، تمحورت ما بين سنة 1997 إلى 2003 شكلت بداية الاندماج السياسي للإسلاميين داخل الحقل العمومي والاحتكاك بباقي الفاعلين السياسيين الرسميين، فتم الانتقال من مجال الأيديولوجيا والتفكير إلى ممارسة السياسة من بوابتها الرسمية بعد الدخول إلى حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية؛

فتمت إعادة صياغة وثائق الحزب وتصوراته، كما فتحت فروع جديدة له في باقي العمالات والأقاليم. أما على الصعيد الحركي، فتم السير قدماً في تفعيل المرحلة الانتقالية الاندماجية بين حركة الإصلاح والتجديد ورابطة المستقبل الإسلامي، في إطار حركة التوحيد والإصلاح خلال الفترة الممتدة بين 1996 إلى 1998؛

وقد شكل دخول الإسلاميين لحزب الدكتور الخطيب، بعد اقتناع الحركة بضرورة المشاركة السياسية كرهان استراتيجي، لم يعد هناك أي خلاف حوله كما كان الشأن في الأول؛ فقد أصبحت المشاركة مسألة بديهية أثبث الواقع مدى نجاعتها في تقوية النفوذ السياسي للإسلاميين، وهو ما نجم عنه تبني الحركة لمشروع الحزب السياسي الشيء الذي خلف ثنائية تنظيمية ضمت الحركة والحزب، إلا أن تقلبات السياسة وحساباتها وصراعاتها، اضطر الحركة إلى وضع مسافة بينها وبين الحزب، لتفادي التهم التي وجهت إليها باستغلال الدين في السياسة؛

فطرح مبدإ الفصل بين الحركة والحزب إلا أن واقع التداخل في القيادات المشتركة والمشروع، وهو ما استلزم التفكير في تعويض مبدإ الفصل بمبدإ التمايز في الوظائف والاختصاصات الذي أملته الظروف السياسية وموازين القوى السياسية والاجتماعية، إلا أن مشكل التمايز ظل لصيقاً أكثر بالحزب والحركة، في حين لم يطرح هذا التمييز سياسياً على صعيد الحركة في علاقتها بالنقابة، أو المنظمات النسائية والطلابية، وهو ما أفضى إلى اقتراح ما سمي بالشراكة الاستراتيجية بين الحركة والحزب، على أساس وحدة المشروع والأهداف مع اختلاف في طبيعة التخصصات؛

فالأطروحات النظرية من اختصاص الحركة، والحزب آلية لاختبار مدى نجاعة هذه الأطروحات، وإمكانية بلورتها في قوالب سياسية عبر حزب العدالة والتنمية، فاضطلع هذا الأخير بالفعل السياسي اليومي ومناقشة السياسات الحكومية ونقدها، بينما اضطلعت حركة التوحيد والإصلاح أكثر بالجوانب التربوية والدعوية والتأطيرية، إلى جانب الاهتمام بالسياسة، دون أن يعني ذلك تتبع تقلبات السياسة اليومية التي هي من اختصاص الحزب، وهو ما ينظر إليه سلباً من طرف النظام؛

لقد مكن الإدماج السياسي للإسلاميين من إنضاج طروحاتهم وتطوير تصوراتهم حول قضايا السياسة والحكم، بالاحتكاك مع السلطة وباقي الفاعلين السياسيين، والنظر إلى العمل السياسي كمجال يستلزم الاحترافية، والتخصص في عرض المشاكل وتدبير السياسات العامة، فكان من نتائج هذا المسلسل الاستيعابي تمكين الإسلاميين من فهم منطق الدولة والسياسة كما هي لا كما يجب أن تكون، والعمل على اكتساب الخبرات عبر الممارسة السياسية بشكل يساعد على تقريب المشروع الحركي الإسلامي من خلال المعارك الانتخابية والسياسية.

مخاض الإدماج السياسي للإسلاميين: الإشكالات والعوائق

تمكن النظام في البداية من إدماج المعارضة السياسية الاشتراكية من خلال ما سمي "بالتناوب التوافقي"؛ فالاعتماد على الشرعية النضالية لليسار كانت محكومة بضرورة تمرير سياسات اجتماعية واقتصادية مؤلمة، تكبد اليسار تبعاتها الاجتماعية والسياسية، مما أضعف من مكانة المعارضة التاريخية وأظهرها بمثابة المنقذ لمشاريع تتناقض جذرياً مع هويتها الأيديولوجية، فتحمل المعارضة للمسؤولية الحكومية، وإن أسهم في تقوية مواردها وتوسيع نفوذها، فإنه أضعف من تجذرها الشعبي، بحكم إكراهات المسؤولية الحكومية وضيق هوامش المناورة.

إلا أن سياق إدماج الإسلاميين، تم وفقاً لدينامية تعكس رغبة النظام في ضبط طريقة إدماجهم، دون أن يخل ذلك بالتوازنات الماكرو سياسية، وبين سعي الدكتور الخطيب في إدماجهم التدريجي، حتى يتفادى الظهور بمثابة العاجز عن احتواء الإسلاميين داخل حزبه، وهو ما فسر قراره بعدم المشاركة في الانتخابات الجماعية لسنة 1997، إلا أن تطور علاقة الخطيب بالإسلاميين ونمو التجربة السياسية بشكل تدريجي أسهم في خوض الحزب للاستحقاقات التشريعية لـ 14 نوفمبر 1997 التي شكلت بداية الوجود الفعلي للإسلاميين داخل معترك العمل السياسي؛

لقد أجريت هذه الاستحقاقات التشريعية في ظل جو سياسي شاعت فيه ثقافة التوافق والتراضي، بين المؤسسة الملكية وأحزاب الحركة الوطنية، في إطار ترتيبات التناوب الهادفة إلى التغيير السياسي في ظل النظام القائم، من أجل دعم المؤسسة الملكية على اجتياز فترة الاستخلاف ولرغبة الملك في طمأنة الممولين الماليين الدوليين؛

واتسمت هذه الاستحقاقات بتقارب النتائج الانتخابية، بين المعارضة وأحزاب الأغلبية، وعكست خريطة سياسية مبلقنة، فشكلت المعارضة لأول مرة حكومة قادتها الكتلة بتحالف مع بعض أحزاب الوسط بزعامة عبد الرحمن اليوسفي؛

شهد منتصف التسعينيات الانطلاقة التأسيسية لتجربة الإدماج السياسي لبعض القوى الإسلامية داخل نظام الحكم بالمغرب، فلجأ الإسلاميون إلى تأسيس حزب سياسي إسلامي، إلا أن رفض النظام السياسي لطلبهم فهم منه أن المسألة ترتبط بإشكالية الشرعية السياسية وليس المشروعية القانونية، مما أعاق التوصل إلى تسوية سياسية بين الإسلاميين الإصلاحيين والمؤسسة الملكية، فأدت قناعة الإسلاميين ووعيهم بأن مشكل رفض تأسيس حزب إسلامي بالمغرب هو سياسي المنزع، وليس قانوني الطبيعة، إلى نهج استراتيجية البحث على الاندماج في حزب سياسي قائم، وهو ما سهل عملية إدماجهم السياسي، لينتقل الإسلاميون لفتح باب المصالحة السياسية مع النظام، فكانت البداية الرسمية للدخول لممارسة العمل السياسي المؤسساتي؛

وأدى تفعيل وثيرة الحراك السياسي مع بداية ما كان يسمى مسلسل التناوب التوافقي، إلى إدماج المعارضة اليسارية، الشيء الذي شجع على الدفع بإدماج الإسلاميين، والحد من تفاقم الشكوك من فشل هذه العملية التي كانت متأثرة بالمناخ الدولي والمغاربي المرتاب من نوايا الإسلاميين ومواقفهم الحقيقية من الديمقراطية والمشاركة السياسية، كما استفاد الإسلاميون من فترة انتقال الملك محمد السادس إلى الحكم كظرف موضوعي.

بناءً على ما سبق، نستخلص النتائج الآتية:

- إن الموقف من إدماج الإسلاميين داخل اللعبة السياسية ليس موحداً، بل هو موقف يتباين بتباين الأنظمة السياسية، وطبيعة مرجعياتها واختياراتها السياسية والأيديولوجية، ومدى تهديد الإسلاميين لمصالح القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتنفذة فيها.

- إن الإسلاميين ليسوا جسماً أيديولوجياً موحداً، فبالرغم من وحدة المرجعية والمنطلقات التي ينهلون منها، نجد تأويلات وتفسيرات مختلفة لها، الشيء الذي أفضى إلى نشأة قوى إسلامية ذات مرجعيات وتصورات خاصة وتنظيمات مستقلة؛ بل إن الجسم الإسلامي الحركي ينقسم بدوره نتيجة للخلاف السياسي والتباين الأيديولوجي، إلى من يقبلون الدخول إلى اللعبة السياسية والمشاركة السياسية داخل المجال العام، ومن يرفض الولوج إليه إلا بشروط معينة، ومن يفضل اعتزال العمل السياسي جملة وتفصيلا، وتيارات لا تؤمن بين بالعمل السياسي كوسيلة للتغيير والإصلاح، وتقترح بدل ذلك اللجوء إلى العنف المسلح كوسيلة للتغيير؛

- إن مواقف الأنظمة السياسية من إدماج الإسلاميين، اقتضت تعدداً في الاستراتيجيات، وتنوعاً في كيفية التعامل، واختلافاً في التكتيكات، وهو ما يؤكد وجود سياسات في التعامل مع الإسلاميين وليس سياسة واحدة، وقد تجسد هذا المسار في ثلاثة استراتيجيات إدماجية:

هناك الاستراتيجية الإدماجية المنفتحة التي تمكنت من اتخاذ قرار السماح بإدماج الإسلاميين داخل المجال العام، متحملة النتائج الكاملة لتبعات قراراتها.

وهناك الاستراتيجية الإدماجية المترددة، والتي تتأرجح ما بين السعي لتحقيق الإدماج والتخوف من فشل هذا الاختيار، سمة هذه الاستراتيجية عدم القدرة على الحسم في كيفية التعامل السياسي مع الإسلاميين، فهي تريد الإقدام على اتخاذ قرار الإدماج السياسي بكل جرأة، إلا أنها تظل متوجسة في الوقت نفسه من التداعيات السلبية لمثل هذه القرارات؛

ثم هناك الاستراتيجية الإقصائية التي ترفض التعامل مع الإسلاميين، عملاً بمقولة "ليس في القنافذ أملس"؛ فهي ترى في القوى الإسلامية بمختلف توجهاتها مجرد دعاة للاستيلاء على مقاليد السلطة، ونشر بذور التطرف والعنف والإقصاء داخل المجتمع، ومن ثمة فإن أية محاولة للتواصل السياسي معهم ستكون فاشلة.

أما استراتيجيات النظام في التعامل مع الإسلاميين، فنجملها في أربعة: استراتيجية الإدماج التدريجي، واستراتيجية التضييق والمحاصرة، استراتيجية التجاهل واللامبالاة، ثم استراتيجية الردع والتنكيل؛

هذا على المستوى النظري العام؛ أما على صعيد واقع الممارسة، فيمكن لكل نظام أن يوظف استراتيجية الإدماج أو الاستيعاب تجاه القوى الإسلامية التي تقبل الإدماج، وبالمقابل يمكنه أن يتخذ استراتيجية التضييق والمحاصرة، أو استراتيجية التجاهل واللامبالاة أو استراتيجية الشدة والردع ضد التيارات الرافضة للاندماج أو القوى المتشددة.

وتنحصر الوظائف التي تقوم بها الانتخابات في المغرب وغيره من البلدان العربية، في العمل على إفراز نخب سياسية محلية ووطنية تحترف العمل السياسي، وتسهل على النظام السياسي التعامل معها، وهي وظيفة تندرج ضمن الأدوار التقليدية للأحزاب السياسية، بينما يبقى أبرز دور للانتخابات هو تجليتها لمكانة الأحزاب السياسية لدى الجماهير، وتقييم حجم تمثيليتها الفعلية ومن ثمة قياس وزنها السياسي الحقيقي، كما تمكن أيضاً من معرفة وزن كل المشاركين في المنافسة السياسية القانونية؛

لقد اضطلع حزب العدالة والتنمية بدور الواجهة بين الحكم والإسلاميين، عبر واسطة المؤسسات القانونية، والعمل على تسويق نموذج للإسلاميين كتيار معتدل تم إدماجه داخل نظام الحكم، وهو ما يهدف إلى إعطاء الانطباع بأن غيره من القوى السياسية الإسلامية الرافضة للعمل السياسي ذات توجهات راديكالية؛

فمن بين المشاكل غير المعلنة التي اعترت الفعل السياسي للإسلاميين داخل المجال العام، أنه قد اصطدم بدون نية مسبقة أو تخطيط لمجال حساس، شكل طيلة هذه التجربة قلقاً متنامياً للمؤسسة الملكية كسلطة سياسية وإمارة المؤمنين كسلطة سياسية دينية، ذهب فيها الحزب أبعد مما هو مسموح به، بمنافسة الملك كأمير للمؤمنين في النهل من الشرعية السياسية الدينية، وإحراجها في أحيان عديدة من خلال مناداته أسلمة الاقتصاد- معارضة قانون السلفات الصغرى – مناهضة تواجد الخمارات- تخليق المشهد التلفزي، كما أثار نفس النهج سخط النخب السياسية وامتعاضها التي اعتبرت الإسلاميين يمارسون نوعاً من الوصاية الأخلاقية والسياسية عليهم؛

وهي من الإشكالات والقضايا التي أفرزتها الممارسة السياسية، فشكلت هذه المرحلة للحزب والحركة مناسبة لإعادة تقييم مسارهم السياسي والدعوي، وضرورة احترامهم للتقسيم الذي يتماهى السياسي فيه بالديني على مستوى إمارة المؤمنين، وبالفصل بين السياسي والديني على صعيد باقي التشكيلات السياسية والاجتماعية، وقد تبلور ذلك في ما بعد بانتقال التيار الإسلامي من رفض أطروحة الفصل بين السياسي والديني إلى إقرار مبدإ التمايز بين السياسي والديني، وهو ما شكل نوعاً من التطور السياسي الذي أبرزته الممارسة السياسية وأنضجته.

ويعتبر التصور الملكي للحقل الديني شأناً ملكياً خالصاً؛ فالملك كأمير للمؤمنين هو القيم على الشأن الديني وتأويله والنهل من شرعيته واستعماله في السياسة، كما أنه الضامن لحرية ممارسة باقي الأديان الأخرى في إشارة إلى الديانة اليهودية، وهي المسألة التي لا يستطيع الإسلاميون الاضطلاع بها نظراً لنهلهم من المرجعية الإسلامية كهوية أيديولوجية، بينما تخول مكانة الملك وموقعه كأمير المؤمنين من تمثيل كل السكان المغاربة، الغالبية المسلمة منهم والأقلية اليهودية وضمان حقهم في ممارسة شعائرهم التعبدية.

إلا أن تفجيرات 16 ماي 2003 بالدار البيضاء لم تفض إلى أية قطيعة في علاقة السلطة بالإسلاميين، بقدر ما اعتبرت عائقاً اعترى مسار الإدماج السياسي، نجم عنه أزمة لم تعمر سوى لفترة محدودة؛ فمفهوم القطيعة يقتضي التجميد في العلاقة المؤسساتية أو الحل المؤقت، بينما أبانت هذه التجربة عن أزمة سياسية شهدت فترة احتقان كبير، وفعل ورد فعل والتلويح بالحل وليس الحل الفعلي، الذي أفضى إلى صياغة خطة جديدة في التعامل، وهو ما نجم عنه استجابة الإسلاميين لضغوطات السلطة في هذه الفترة العصيبة؛

اجتازت عملية إدماج الإسلاميين التدرجي داخل المجال العام بعد تفجيرات الدار البيضاء، أول أزمة سياسية أثرت على أدائه السياسي والتشريعي؛ فهي مرحلة حرجة في مسار الإسلاميين وكيفية تدبيرهم للأزمة التي اجتازوها، لم تخل من ذكاء وتغليب للجانب البراغماتي الذي عكس واقعية الإسلاميين وإدراكهم لموازين القوى، وما كانت تستلزمه المرحلة من مرونة وليونة، اقتضت تقديمهم لتنازلات سياسية، كان لها ثمناً سياسياً أثر على الصورة الخارجية للحزب، فكيفية حله لخلافاته الداخلية، كانت تدبر بكيفية تستحضر وجهة نظر السلطة وتحاول إرضاءها، درءاً لأي تصعيد أو مواجهة محتملة، مما خلف ردودا داخلية وخارجية، كتذمر بعض قواعد الحزب وقياداته لهذا النهج.

وهو ما طرح العديد من القضايا الأيديولوجية والسياسية التي ظلت عالقة، كتوضيح الخط السياسي للحزب، والحسم في العلاقة بين الحزبي والحركي أو السياسي والديني، وبسط المسألة الاقتصادية والاجتماعية وسبل الخروج من الأزمة التي تعيشها البلاد التي تعد بمثابة امتحان للقوة الاقتراحية للمكون الإسلامي، وحسم تصوراته وتجلية مواقفه من الحداثة والديمقراطية وحق الاختلاف؛

لقد انتهج النظام استراتيجية التضييق على الإسلاميين سياسياً، والضغط عليهم معنوياً وإعلامياً خلال فترة الاحتقان بغية التماهي مع الثوابت السياسية والاختيارات الدينية في محاولة لإعدادهم نفسياً وسياسياً لاستراتيجيته في الإدماج التدريجي، الرامية للتحجيم الممنهج تحسباً لأية مفاجآت ممكنة.

إن الوضعية السياسية التي وجد الإسلاميون أنفسهم فيها، تعكس نوعاً من إكراهات الواقع السياسي وتناقضاته، فما السبيل إلى التوفيق بين المطالب المتناقضة؛ فقيادة الحزب باختيارها لنهج التحجيم الطوعي لمرشحيها خلال استحقاقات2003 المحلية، كان اختياراً صعباً ومكلفاً انتخابياً وسياسياً وإعلاميا، فمن الأكيد أن

صورة الحزب الخارجية تأثرت، كما أن طريقة تفاوض الحزب مع وزارة الداخلية، أفرزت وجهات نظر رافضة للكيفية التي تمت بها، مادام خيار رفض مقترحات السلطة في تقنين حجم المشاركة عبر صيغة سياسية ممنهجة؛

ففي حالة رفض الإسلاميين للمطالب المتفاوض حولها مع السلطة على صعيد الملف الانتخابي، كان من الإمكان أن يولد ذلك حالة من المواجهة والاصطدام، ومناخاً من الاحتقان والتوتر بينهما، مما قد يؤثر على طبيعة العلاقة بين الطرفين، ويدخل مسلسل الإدماج التدريجي في مأزق سياسي، قد يتحول إلى منزلق يحول المكاسب المكتسبة في هذه التجربة بالنسبة للطرفين السلطة والإسلاميين.

إن المكاسب التي ارتأت قيادة الحزب بحس براغماتي سياسي كسبها عبر مشاركة سياسية مقننة، أكثر واقعية من خيار المواجهة المفتوحة والاحتقان السياسي الذي سيدخل مسار الإسلاميين في علاقتهم بالسلطة في المغرب إلى متاهات غير مضمونة العواقب؛ فكان قرار الموافقة على تحديد عدد الدوائر الانتخابية التي سيترشح فيها الإسلاميون طوعياً بعد التوافق القبلي مع السلطة على ذلك.

ونجم عن المشاركة السياسية المكثفة للإسلاميين وإمكانية تحقيقهم لمكاسب انتخابية إيجابية، إلى خلق جو من القلق والترقب من الاستحقاقات المحلية التي توطد علاقة النخبة السياسية المحلية والجماهير، مما سيمكن الإسلاميين من توسيع نفوذهم الاجتماعي والشعبي، الشيء الذي قد يخلق صعوبات للنظام إثر الإخلال بالتوازن المعمول به وتشكل تحدياً لباقي القوى السياسية.

لقد عرف انخراط الإسلاميين في العملية السياسية تحقيقهم لمزايا انتخابية جيدة، حيث ارتفع عدد ما حصلوا عليه من مقاعد من 14 خلال الاستحقاقات التشريعية 1997 إلى 42 مقعداً في استحقاقات شتنبر 2002، وصولاً إلى 46 مقعداً في الاستحقاقات التشريعية لـ 2007، مما خلف جواً من المنافسة الشرسة بين الإسلاميين كوافدين جدد، أصبحوا خلال فترة وجيزة من الأحزاب السياسية الكبرى، وبين القوى السياسية اليسارية التي أضحت ترى في الإسلاميين تهديداً لمصالحها وتحدياً لنفوذها السياسي؛ وهو ما أدخل العلاقة بين الطرفين في مواجهة غير مباشرة ترقبت تفجيرات 16 ماي، لتبرز بشكل جلي، فخلف ذلك حالة من الاحتقان والتوتر بين الإسلاميين والسلطة السياسية، وبينهم وبين القوى الحداثية التي طالبت بحل حزب العدالة والتنمية أو الحركة، فمر الإسلاميون من وضعية سياسية صعبة، قدموا خلالها سلسلة من التنازلات التي مست بعض قياداتهم ورموزهم، تلبية لإرادة السلطة من أجل الحفاظ على تواجدهم، هو كالتحجيم الطوعي لحجم المشاركة الانتخابية، تليين الخطاب السياسي وإضفاء الطابع الاعتدالي عليه، تهميش العناصر

التنظيمية المتصلبة أيديولوجياً وسياسياً والقطع مع القوى الدينية والسياسية التي اعتبرت كمصدر للتشدد.

تقييم الأداء السياسي للإسلاميين الإصلاحيين:

لقد عرف الحقل السياسي إدماج التيار الإسلامي الإصلاحي (التوحيد والإصلاح وحزب العدالة والتنمية)، عبر وساطة حزب الدكتور عبد الكريم الخطيب، في إطار سعي الإسلاميين للمشاركة السياسية، وبحثهم عن مواقع سياسية واجتماعية ظلوا مقصيين عنها، ضمن نظام سياسي يضطلع فيه الملك بأدوار سياسية مركزية، جعلت منه الفاعل السياسي الأول، بينما أنيطت بباقي الأحزاب السياسية أدوار سياسية ثانوية، حددت رهانهم في القرب من السلطة والتنافس على الوظائف السياسية التي تخولها لهم؛

وشكلت طريقة إدماج الإسلاميين وحجم مشاركتهم السياسية خلافاً بين النظام الذي كان يريدها مقننة بشكل لا يؤثر على طريقة اشتغاله، وبين الإسلاميين الذين طمحوا إلى توسيعها بكيفية تساعدهم على التجذر الاجتماعي والشعبي، وتبرزهم كقوة سياسية كبيرة، وهي من أهم المشاكل التي اعترضت علاقة النظام بالإسلاميين؛

لقد تميز البرنامج الانتخابي للإسلاميين لسنة 1997 بتجنبه الخوض في إشكاليات مستعصية كتطبيق الشريعة، والاختلاط بين الذكور والإناث، وتطبيق الحدود والدعوة إلى إقرار الدولة الإسلامية، مقابل الوجود المكثف لمفاهيم الأسلمة والتخليق والهوية الإسلامية، مع التركيز على تطبيق الطابع الإسلامي الذي ينص عليه الدستور، وهو ما يفسر رهان الإسلاميين على استراتيجية الأسلمة، من داخل القواعد المؤطرة للعمل السياسي في محاولة لتحييد أية دعاوى قد تتهمهم بالخروج عن الثوابت السياسية؛

وحاول البرنامج الانتخابي التوفيق بين المطالب الكلاسيكية التي اعتمدتها كافة الأحزاب في برامجها الانتخابية، كالقيام بإصلاحات سياسة وتقوية موقع الوزير الأول، وتوسيع سلطات البرلمان، وبين مطالب التيار الإسلامي كتواجد مقولة التغيير الحضاري والأسلمة وضرورة بناء الإنسان...

بيد أن الإسلاميين ركزوا على البعد الأخلاقي والهوياتي الإسلامي، وضرورة توافره في المرشح من خلال ما سموه "بالمرشح الملتزم" الذي سيؤثر التزامه بالديني ونزاهته الأخلاقية وخوفه من ربه إيجاباً على سلوكه السياسي والاجتماعي، وهو ما طرح مدى قدرة الإسلاميين على التوفيق بين الشعارات التي يرفعونها، وما يقتضيه العمل السياسي من براغماتية في السلوك وحسابات في التحالفات.

واتسم البرنامج الانتخابي بنهله من عدة مرجعيات هي الأيديولوجيا الإسلامية الإصلاحية باعتماد مفهوم الأسلمة وتحصين الهوية والقيم؛ وهناك البعد المرجعي الكوني عبر إقراره بالديمقراطية وحقوق الإنسان

واعترافه بالحريات الفردية والجماعية والمطالبة بالإصلاح السياسي والدستوري وغيرها؛ وأخيراً النهل من المرجعية الاشتراكية عبر التركيز على خلق فرص شغل، وتحسين مستويات الحياة الاجتماعية والاقتصادية وتطويرها وتحقيق العدالة الاجتماعية؛

أما البرنامج الانتخابي لحزب العدالة والتنمية لانتخابات 2002؛ فقد تبنى شعارا نحو مغرب أفضل: أصالة - سيادة - ديمقراطية- عدالة- تنمية؛ وعالج هذه المفاهيم بكيفية أكثر تفصيلاً من برنامج 1997؛ مع السعي لإقرار نوع من التوازن المرجعي والتوفيق في مصادره الفكرية بين المرجعية الغربية والمرجعية الإسلامية؛

فالشعار السياسي "الإسلام هو الحل" و"القرآن هو دستورنا" الذي تبنته جماعة الإخوان المسلمين في معاركها السياسية، تجنبه الإسلاميون المغاربة في برامجهم الانتخابية، وهو ما يمكن تفسيره بتفاديهم، الاقتداء بالإخوان المسلمين في تجربتهم السياسية مع النظام السياسي في مصر، والتي تغلب عليها المواجهة ويغلب الانسداد أكثر من التوافق والتساكن؛

تحدد هاجس البرنامج الانتخابي للاستحقاقات التشريعية لسنة 1997، في إرساء تجربة سياسية إسلامية ذات هوية أيديولوجية خاصة، فإن البرنامج الانتخابي لسنة 2002، قد طمح إلى تطوير التجربة السياسية للإسلاميين في سياق التحولات المتسارعة، وتحقيق المزيد من الاندماج داخل نظام الحكم.

وإذا كان برنامج 1997 الانتخابي تقليدياً في منهجيته وطريقة صياغته ومضامينه، فإن البرنامج الانتخابي لسنة 2002 قد خط لنفسه منهجاً خاصاً؛ فعوض تقسيم برنامجه حسب القطاعات الوزارية عمد إلى صياغته من خلال الشعارات والمفاهيم التي وضعها، كالأصالة والسيادة والديمقراطية والعدالة والتنمية، فغدت صياغة هذا البرنامج موضوعاتية، عكس صياغة برنامج 1997 التي كانت ذات طبيعة قطاعية.

لقد هدف البرنامج الانتخابي إلى تعزيز المرجعية الإسلامية كهوية أيديولوجية لجميع المشاريع الإصلاحية، بدءاً بتفعيل مبدإ إسلامية الدستور كمصدر أسمى لجميع التشريعات والقوانين وإلغاء ما يتعارض مع أحكامه، وإعادة الاعتبار للمرجعية الإسلامية في توجيه السياسة الاقتصادية.

كما اهتم البرنامج الانتخابي بقضية السيادة والوحدة الوطنية إقراراً من الحزب، بمركزية قضية الصحراء والوحدة الترابية، وهو ما يعكس رغبته في القيام بأدوار وطنية استراتيجية إلى جانب قضايا إسلامية هوياتية.

ويمكن أن نخلص إلى ما يلي:

- تشابه البرنامج الانتخابي لـ 1997 و2002 على اعتبار الشريعة الإسلامية المصدر الأسمى للتشريع، وعلى أولوية الهوية الإسلامية للدولة المغربية وضرورة تعزيزها، مع إضافة برنامج 2002 لمسألة إرساء التدين وتخليق الحياة العامة، ومحاربة الفساد وإعادة التأهيل السياسي والحزبي؛

- اتفاق البرنامجين على إقرار الدستور لإسلامية الدولة، وصياغة القوانين والتشريعات بما يتناسب مع هذه المرجعية، بينما أضاف برنامج 2002 عدم قابلية إسلامية الدولة للتعديل الدستوري،

- قيم الحزب مشاركته في الانتخابات التشريعية 14 نونبر 1997 إيجاباً، واعتبرها نقلة مهمة في مساره السياسي، رغم العدد المحدود من المقاعد التي حصل عليها، حيث لم تمكنه من تأسيس فريق برلماني إلا بعد مرور زهاء سنتين؛ وهي وإن عززت الانتقال الديمقراطي، فإنها انطبعت ببعض السلبيات كتفشي التزوير والفساد والمال الحرام؛

وقد تميزت استحقاقات 27 سبتمبر 2002، أنها الأول من نوعها الطي أجري في عهد الملك محمد السادس، إلا أن ما طبعها هو العدد الكبير من الأحزاب السياسية المشاركة، والذي بلغ 26 حزبا؛

ومن بين التعديلات السياسية المهمة التي أتت مع هذه الانتخابات التشريعية، تخصيص كوطة سياسية للنساء تحددت في ثلاثين مقعداً، تنتخب على الصعيد الوطني ضمن اللوائح مع باقي المرشحين، كما أسهمت في إعطاء بعض الشفافية للنظام، وأبرزت مدى شعبية الإسلاميين الذين حصدوا 42 مقعداً من ضمن325 مقعداً، بيد أن مشاركتهم لم تقتصر على كل الدوائر الانتخابية، بل تحددت في 56 في المائة من مجموع 91 دائرة؛

وأفضت هذه الانتخابات أيضاً إلى توسيع الهوة بين الاتحاد الاشتراكي وحزب العدالة والتنمية، ووضعت حداً لمسلسل التناوب الحكومي؛

لقد احتفى حزب العدالة والتنمية بالنتائج الإيجابية التي حصدها خلال هذه الاستحقاقات، وعبر عن ارتياحه لما عكسته من تطور يخدم التطور الديمقراطي للبلاد، رغم الخروقات التي شابت العملية الانتخابية، وتم تقرير عدم المشاركة في الحكومة والقيام بدور المعارضة السياسية، بعد تأسيس حكومة بقيادة إدريس جطو كوزير أول تقنوقراطي، بعد فشل الاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال للتوصل إلى تسوية سياسية في ما بينهما؛

وتميز أداء الإسلاميين منذ بداية الولاية السابعة بالتصويت السلبي، أثناء مناقشة البرنامج الحكومي الذي تقدم به الوزير الأول إدريس جطو، الذي رأى فيه الحزب استغراقه في العموميات دون التركيز على معطيات دقيقة وبرنامج زمني لتنفيذ محتوياته.

وإذا كانت ميزة الولاية التشريعية السادسة (1997-2002) وصول المعارضة السياسية للسلطة واضطلاع الإسلاميين بدور المعارضة السياسية، فإن أهم حدث سياسي شهدته هو وفاة الملك الحسن الثاني وتولي الملك محمد السادس للحكم؛

ومن خصائص الولايتين التشريعية السادسة (1997-2002) والسابعة (2002-2007) احترامهما لمدة خمس سنوات التي نص عليها الدستور، وعدم تجاوزهما للأجل السياسي الدستوري المحدد في خمسة سنوات لتنظيم الانتخابات التشريعية؛

أما بخصوص الآليات القانونية السياسية المثيرة للمسؤولية الحكومية، كحجب الثقة عن الحكومة أثناء بسطها للتصريح الحكومي، فإن موقف الإسلاميين كان إيجابياً ومسانداً للتجربة لمدة سنتين خلال الولاية التشريعية السادسة؛

وقد انتقل الحزب من "المساندة النقدية" إلى ما سماه "بالمعارضة الناصحة"، معتبراً أن الحكومة لم تحترم المصلحة العامة والمرجعية الإسلامية؛ بينما اتسمت الولاية التشريعية السابعة بتصويت الإسلاميين ضد البرنامج الحكومي، والاضطلاع بدور المعارضة للحكومة ونقد سياساتها طيلة هذه التجربة، وأضحوا من الأحزاب السياسية الكبرى.

أما بخصوص طرح ملتمس الرقابة، فلم تشهد الولاية السادسة والسابعة أي طرح لهذه الآلية، أو التلويح بالتهديد به، بخلاف التجربة التشريعية الأولى (1962-1965) والتجربة الرابعة (ماي 1990)؛

إن عدم تقديم ملتمس الرقابة يعزى إلى عدم توفر فريق العدالة والتنمية على النصاب القانوني، مما يستحيل معه توظيف هذه الآلية؛ وهو ما يعكس حالة من الاستقرار السياسي غير المخل بطريقة أداء البرلمان، بحكم منطق التوازنات المعتمد الذي يوفر للحكومة أغلبية تمكنها من أداء عملها دون أي تهديد سياسي من قوى المعارضة التي لم تتمكن من التوحد في مواقفها؛

والملاحظ هيمنة رجال التعليم العالي والثانوي والمهندسين وتبوئهم لأغلبية مناصب النواب الإسلاميين، وهو ما يعبر عن سعي الفئات المجتمعية المتوسطة على الاهتمام بالفعل السياسي، بحكم أن مؤهلاتها الفكرية والمعرفية ووضعها الاجتماعي يدفعانها إلى تحقيق المزيد من الصعود الاجتماعي والسياسي.

وشكلت الولاية التشريعية السادسة بداية ولوج الإسلاميين للبرلمان، وقد قدم أعضاء مجلس النواب البالغ عددهم 314 نائباً ما مجموعه 12219سؤالاً، بلغ عدد الأسئلة الشفوية 4852، والأسئلة الكتابية 7367؛

وقد وصل المجموع العام للأسئلة التي طرحها فريق العدالة والتنمية خلال هذه الولاية 2273 سؤال، قدم خلالها 184 سؤالاً شفوياً و2089 سؤالاً كتابياً، بالرغم من أن عدد نوابه لم يتعدَّ 14 نائباً.

بينما شهدت الولاية التشريعية السابعة طفرة كمية في عدد الأسئلة المطروحة من طرف جميع النواب، والتي بلغت 21225 سؤالاً موجهاً للحكومة، وصل عدد أسئلتها الشفوية 5935؛ أجابت الحكومة عن 3186؛ أما الأسئلة الكتابية المطروحة، فقد بلغ عددها 15496، تمت الإجابة منها على ما مجموعه 13131؛

وبلغ إجمالي التعديلات التي قدمها الإسلاميون على قوانين المالية 167 تعديلاً، في حين وصل عدد تعديلاتهم على المشاريع المقدمة لمجلس النواب 1426 تعديلاً تحددت في225 قانوناً مصادقاً عليه12، اقترح بمبادرة برلمانية و213 بمبادرة حكومية.

وأسهم الإسلاميون خلال الولاية التشريعية السابعة بما مجموعه 8634 سؤالاً، في حين وصل عدد ما قدموه من أسئلة إلى 1120 سؤالاً شفويا. أما عدد الأسئلة الكتابية، فقد بلغ 7514 سؤالاً.

وقد لجأ الإسلاميون إلى آلية جديدة، سميت باللجان الاستطلاعية المؤقتة لما لها من أدوار رقابية وسياسية، وإن كان لا يترتب عنها أية مسؤولية سياسية، حيث بلغ عدد طلبات الفريق للقيام بمهام استطلاعية 33 طلباً تمت الاستجابة لسبع منها؛

وإذا كانت الولاية السادسة قد اهتمت أكثر بقضايا الهوية وتعزيز المرجعية الإسلامية، والمطالبة بإخضاع العديد من التشريعات والسياسات العمومية للبعد المرجعي الإسلامي، مما أدخل نفحة جديدة داخل البرلمان.

فإن الولاية السابعة اهتمت أكثر بالقضايا الاجتماعية المرتبطة بقطاع الداخلية والقضايا الإنتاجية والمالية، حيث احتل فيها قطاع الداخلية المرتبة الأولى على صعيد ما طرح من أسئلة قطاعية، يليه القطاعات الاجتماعية التي ضمت التربية الوطنية والتعليم، والصحة والتشغيل وغيرها، ونالت القطاعات الإنتاجية المرتبة الثالثة كالفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري، والطاقة وقطاع السياحة، ثم الصناعة والتجارة،

بينما حازت القطاعات المالية المرتبة الرابعة، وحظي قطاع العدل بالمرتبة الخامسة، تلاه قطاع تحديث القطاعات العامة والعلاقة مع البرلمان، بينما احتل قطاع حقوق الإنسان والأمانة العامة المرتبة الأخيرة.

لقد اتسم الفعل البرلماني للإسلاميين خلال الولايتين بطابعه الرقابي، حيث وصل عدد المبادرات التشريعية زهاء ثلاثين مقترح قانون خلال الولاية السابعة، وهو ما ميز تفوق الإسلاميين العددي على غيرهم من الفرق البرلمانية، في حين وصل عدد مقترحات القوانين خلال الولاية السادسة 11 مقترحاً.

وتمكن فريق العدالة والتنمية خلال الولاية التشريعية السابعة من مراكمة خبرة في التعامل مع المبادرات التشريعية، واكتسب عدة مهارات في التدبير السياسي والفعل التشريعي، وهو من تطورات تجربتهم السياسية، وكمحصلة لعشر سنوات من احتراف العمل البرلماني واستشارة الخبراء والمتخصصين، بينما اعترى التجربة البرلمانية السادسة، بعض الضعف في الخبرة السياسية والعمل التشريعي والرقابي؛

بيد أن رؤية الإسلاميين لم يحكمها هاجس الإصلاح الدستوري والسياسي، بقدر ما حددته الرغبة في إعطاء الأولوية للتنصيص على الشريعة الإسلامية كمصدر أسمى للتشريع، وأولوية التأهيل السياسي والحزبي وعلى ضرورة الإصلاح السياسي، وتطوير بناء الدولة وخاصة البرلمان والحكومة..فالدينامية السياسية والاجتماعية التي وسمت التجربة التأسيسية للإسلاميين، افتقدتها الولاية التشريعية السابعة التي لم تشهد الحيوية السياسية نفسها؛

إن استجلاء حصيلة الفعل البرلماني التشريعي والرقابي داخل الهيئة التشريعية، اصطدم بمحدودية الأدوار السياسية المنوطة بها داخل البرلمان؛ فالأداء البرلماني للإسلاميين وإن احتلوا فيه المرتبة الأولى بتحقيقهم لأرقام قياسية مقارنة مع الولايات التشريعية السابقة، عكس جدية وانضباطاً في العمل البرلماني عند الإسلاميين، إلا أن أهم عائق جابه الإسلاميين في الصلاحية المخولة للهيئة التشريعية التي منحتها وظائف شكلية غير مؤثرة، وهو ما جعل البرلمان يفتقد لرهانات سياسية حقيقية داخل النظام السياسي المغربي؛

نتائج واستنتاجات:

لقد تميزت علاقة الإسلاميين بأنظمة الحكم في العالم العربي الإسلامي بعدم الوضوح وانتفاء الثقة بين الطرفين، نظراً إلى تضافر عدة عوامل موضوعية وذاتية أسهمت في توتر العلاقة بينهما، أبرزها احتكار النخب السياسية للحكم والسلطة والثروة، وانتهاج سياسة إقصاء لباقي القوى السياسية والاجتماعية وتهميشها، فولد ذلك ردود فعل احتجاجية انقسمت إلى معارضة سياسية رافضة لهذه السلوكات، ومعارضة جذرية تسعى لتقويض أنظمة الحكم وتأسيس أخرى بديلة؛

وقد نجم عن فشل الإسلاميين في الوصول للحكم في العالم العربي الإسلامي – باستثناءات محدودة- إقدام تيار واسع منهم على مراجعات أيديولوجية وسياسية، اعترفت بنسبية طروحاتهم بدل إطلاقيتها، وتخلت عن الاختيار الصدامي القائم على السرية واعتماد العنف في مواجهة مع أنظمة الحكم؛

إلا أن طريقة إدماج الإسلاميين وحجم مشاركتهم السياسية، شكلت خلافاً بين النظام الذي كان يريدها مقننة بشكل لا يؤثر على طريقة اشتغاله، والإسلاميين الذين طمحوا إلى توسيعها بكيفية تساعدهم على التجذر الاجتماعي والشعبي، وهي من أهم المشاكل التي اعترضت علاقة النظام بالإسلاميين؛

لقد تمكن النظام في البداية من إدماج المعارضة السياسية الاشتراكية من خلال ما سمي "بالتناوب التوافقي"؛ فالاعتماد على الشرعية النضالية لليسار كانت محكومة بضرورة تمرير سياسات اجتماعية واقتصادية مؤلمة، تكبد اليسار تبعاتها الاجتماعية والسياسية، مما أضعف من مكانته وأظهره كمنفذ لمشاريع تتناقض جذرياً مع هويته الأيديولوجية، إن تحمل المعارضة للمسؤولية الحكومية، وإن أسهم في تقوية موارده وتوسيع نفوذها، إلا أنه أضعف من تجذرها الشعبي وقوتها السياسية بحكم إكراهات المسؤولية الحكومية وضيق هوامش المناورة.

لقد استفاد الإسلاميون في اضطلاعهم بدور المعارضة المؤسساتية من الفراغ الذي ولده انتقال المعارضة التاريخية للحكومة، ثم تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي ظلت تتميز بنوع من التأزم، وهو الشيء نفسه الذي استفادت منه القوى الاحتجاجية الإسلامية العاملة من خارج الحقل الرسمي (جماعة العدل والإحسان) التي استغلت سلبيات الأداء الحكومي وضعف حصيلته للتدليل على صحة طروحاتها بخصوص واقع الأزمة السياسية التي تعرفها البلاد.

اتسمت البرامج الانتخابية للإسلاميين بتجنبها الخوض في إشكاليات مستعصية كتطبيق الشريعة، والاختلاط بين الذكور والإناث، وتطبيق الحدود، كما تجنبت اعتماد الشعار السياسي القائل "الإسلام هو الحل" و"القرآن هو دستورنا" الذي تبنته جماعة الإخوان المسلمين في معاركها السياسية؛

مقابل الوجود المكثف لمفاهيم الأسلمة والتخليق والهوية الإسلامية، مع التركيز على تطبيق الطابع الإسلامي الذي ينص عليه الدستور، وهو ما يفسر رهان الإسلاميين على استراتيجية الأسلمة، من داخل القواعد المؤطرة للعمل السياسي في محاولة لتحييد أية دعاوى قد تتهمهم بالخروج عن الثوابت السياسية؛

تميزت عملية الإدماج السياسي للإسلاميين داخل المجال العام بوجود أهداف لكل من المؤسسة الملكية والإسلاميين: تحدد هدف نظام الحكم من إدماج التيار الإسلامي الإصلاحي داخل اللعبة السياسية في تجديد التوافق حول قواعد المنافسة السياسية طبقاً لشروط النظام السياسي، وتقوية الإجماع حول المكانتين السياسية والدينية للمؤسسة الملكية، ودعم شرعيتها وتقوية استقرارها السياسي والاجتماعي، أمام مرحلة سوسيو-اقتصادية صعبة سمتها تناقص الموارد السياسية والاقتصادية للنظام، كما أن إدماج جزء من التيار الإسلامي يندرج ضمن استراتيجية التجديد الجزئي في آليات إنتاج النخبة السياسية التقليدية التي بدأت تعرف نوعاً من الضعف والترهل؛ فكان من الضروري تطعيمها برافد جديد لخلق نوع من الدينامية السياسية تسرع من وتيرة التنافس والصراع السياسي والأيديولوجي؛

وقد هدف الإسلاميون المشاركون إلى تلبية تطلعات نخبة سياسية إسلامية تنهل من أيديولوجيا إصلاحية وتطمح إلى تأطير العمل السياسي وتخليقه، من أجل المزيد من التقارب بين المشروع الإسلامي ومرامي العمل

السياسي، وفقاً لمنطق تدرجي يقر بالفعل السياسي داخل المؤسسات السياسية بهدف تغييرها من الداخل، وهو ما مكن القوى الإسلامية من تفعيل أدوارها السياسية والاجتماعية؛

وقد خلفت المشاركة المكثفة للحزب والحركة أطرها ورموزها في الانتخابات، الكثير من الترقب والتخوف من إمكانية تحقيق نتائج غير متوقعة، قد تفضي إلى الاكتساح أو بلبلة الخريطة السياسية وخلط أوراقها، الشيء الذي يتعارض مع ثوابت اللعبة السياسية المغربية التي ترتكز على منطق التوازنات السياسية، والعمل على توجيه العملية السياسية وتأطيرها، لكي لا تفرز أغلبية عددية تقلب حساباتها السياسية، وعبر إقرار نظام اقتراع يفضي إلى نتائج سياسية متقاربة من خلال انتهاج تقطيع انتخابي يخدم استراتيجية السلطة؛

وإذا كان القاسم المشترك بين أنظمة الحكم والقوى الإسلامية هو نهلهم من المعين الديني نفسه، فإن ما يؤزم العلاقة بينهم هو تنازعهم حول من له الحق في الاستفراد بالشرعية السياسية الدينية واحتكار تفسيرها وتأويلها، لأنها مصدر أساسٌ من مصادر السلطة والقوة، وكل من يتملكها يأخذ موقعاً رمزياً يسمو على غيره من الفاعلين السياسيين؛

فمن البديهي إذن، ألا يعترف الملك بقنوات سياسية دينية منافسة، ترفع شعار الدفاع عن الدين؛ فمن شأن ذلك إضعاف مصادر شرعيته السياسية، وتقليص نفوذه الرمزي أو الحد منه مادام جزء كبير من شرعيته في الحكم يقوم على دعامة سياسية دينية، وهو ما يستلزم العمل على احتكار هذه المصادر وتدعيمها بمصادر أخرى، كالاحتفال بطقوس البيعة التي تستمد دلالاتها من الاستعارة النبوية لبيعة الرضوان إلى جانب الشرعية التقليدية التي تكثف من استخدام النسب الشريف والانتماء لآل البيت؛

لقد اعتبر النظام الإسلاميين قد خرقوا قواعد اللعبة السياسية الضمنية المرتبطة باحتكار الملك للشرعية السياسية الدينية، بقدر ما شكل ذلك انحرافاً عما سلف رسمه من خطوط، واقتحام لمجال سياسي ديني غير متفاوض بشأنه، ويمكن تفسير تركيز الإسلاميين على خطاب الأسلمة والهوية والتخليق برغبتهم في التميز والانفراد بخطاب سياسي جديد ينهل من المرجعية الإسلامية، بشكل يخلق دينامية جديدة تستميل الجماهير التي أضحى خطاب الأحزاب السياسية التقليدية يجد صعوبة كبيرة في تعبئتها وتحريكها.

إن التركيز على هذه النوعية من القضايا فهم منه ممارسة نوع من الوصاية الفوقية، لطريقة عمل الدولة والفاعلين السياسيين والعمل على توجيهها وفق قناعات الإسلاميين، وإملائهم على الدولة والأحزاب ما يجب عليهم القيام به، وهو ما عكس تبايناً مرجعياً حول الوظيفة الأخلاقية والسياسية التي تضطلع بها الدولة العصرية، التي يرى الإسلاميون أنها تخلت عن الوظائف الإسلامية التقليدية كمفهوم الحسبة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ فاضطلاع الدولة بحظر الأمور المحرمة وجعلها أداة طيعة في خدمة الشرع ومقاصده لا اقتصارها بوظائف خاصة لا تستحضر بالضرورة البعد الشرعي.

لقد تحولت الوظيفة الدينية للملك كأمير للمؤمنين إلى وظيفة سياسية بعد عمل مزدوج لإعادة الهيكلة: حيث عملت المؤسسة الملكية على طرح مضمون الرؤية الإسلامية للسلطة بمزجها بالرمزية الشريفية، وثانياً بهيكلة الممارسات الدينية ومأسستها التدريجية، مما فسح المجال بتفعيل التعليمات الملكية في ميدان السياسة الدينية في علاقة مع استراتيجية إدماج الإسلام في العلاقات السياسية، بإشراف الملك على "دولنة" الإسلام وإحداث مؤسسات دينية، تحتضن العلماء في ظل إمارة المؤمنين وتسهر على توفير "الأمن الروحي"، وتحصين الهوية الدينية للدولة الممثلة في العقيدة الأشعرية والمذهب المالكي والتصوف السني.

لقد اتسمت العلاقة بين السلطة والإسلاميين في البداية بالتشنج والاحتقان، فإذا كان هدف السلطة السياسية ضبط الإسلاميين وتطويعهم، وفقاً لمنطق التوازنات السياسية التي تسعى السلطة للحفاظ عليه، عبر التوجيه السلس للعملية السياسية واعتماد استراتيجية التضييق والمحاصرة في حالة الصدام والتأزم، دون اللجوء إلى التدخل الصارخ الذي قد يبرز النظام بمظهر التسلطي، وهو ما يميز خطوات النظام السياسي المغربي في علاقته مع المعارضة السياسية، إذ إن استراتيجيات وتكتيكات ممارسة الضغوطات متنوعة، والتلويح باتخاذ إجراءات عقابية في حالة المواجهة، تفضي لحل الإشكالات العالقة أكثر من العمل على تنفيذها، الشيء الذي يخول للنظام السياسي مراقبة الحقل السياسي وتوجيهه والسعي للتحكم في آلياته القانونية والسياسية؛

لقد أذكى هذه الخطوة وأسهم في تأجيجها الموقع الذي أضحى الإسلاميون يتبوؤونه داخل المجال العام من خلال تضاعف عدد مقاعدهم من 14 خلال الاستحقاقات التشريعية 1997 إلى 42 مقعداً في استحقاقات شتنبر2002، وصولاً إلى 46 مقعداً خلال استحقاقات 7 سبتمبر 2007، وكذلك داخل الحقل الاجتماعي، إذ ما فتئوا يزدادون قوة على حساب باقي القوى السياسية التقليدية المشاركة في الحكومة، مستغلين الفراغ الذي خلفته هاته الأحزاب بعد تحملها للمسؤولية الحكومية؛

أما ثمن عملية الإدماج، فقد أدت إلى ما يلي:

1. إضعاف الهوية الأيديولوجية للحزب الإسلامي، فإلى جانب منافسته للملكية في شرعيتها السياسية الدينية، فقد اتهم من بعض القوى السياسية اليسارية بتوظيف الديني في السياسي، فتوافقت استراتيجية السلطة مع مصالح بعض القوى اليسارية، وهو ما جسدته مرحلة تفجيرات 16 مايو 2003 التي اعتبرت من أبرز العوائق التي اعترت مسار إدماج الإسلاميين، حيث مورست عليهم ضغوطات من النظام السياسي وباقي القوى السياسية لدفعهم إلى إعادة النظر في طروحاتهم، وتقديمهم للعديد من التنازلات كشرط للاستمرارية في مسلسل الإدماج، كالتحجيم الطوعي لحجم المشاركة الانتخابية، وتليين الخطاب السياسي وإضفاء الطابع الاعتدالي عليه، وتهميش العناصر التنظيمية المتصلبة أيديولوجياً وسياسياً والقطع مع القوى الدينية والسياسية التي اعتبرت كمصدر للتشدد.

2. تخلي التيار الإسلامي الإصلاحي عن أطروحة إقامة الدولة الإسلامية وتطبيق الشريعة وإقامة الحدود، وبلورته بالمقابل لرؤية تعتبر الدولة الإسلامية قائمة في المغرب في ظل إمارة المؤمنين، والتركيز بدل ذلك على قضايا الأسلمة والتخليق والهوية وغيرها.

3. تميز الخطاب السياسي الاحتجاجي، سواء كان إسلامياً أو يسارياً بقدرته على الحشد والتعبئة، واتسامه بنوع من الجاذبية والحماسة في استمالة الناس، وذلك بمعارضته للنظام ونقد سياساته بكيفية تسهم في إضعافه، لقد بدأ الخطاب السياسي الديني للإسلاميين المشاركين يفقد بعضاً من جاذبيته وقدرته على الحشد والتعبئة، بمجرد احتكامه لقواعد اللعبة السياسية؛ فمنطق العمل السياسي والقيام بالمعارضة المؤسساتية من داخل النظام، تختلف عن الاضطلاع بالمعارضة السياسية الاحتجاجية غير المقيدة بأية ضوابط أو التزامات، فحسابات السياسة وتوازناتها في المجالين البرلماني والحكومي، تستحضر التناقضات التي اعترت خطابات الإسلاميين بين منطق الدعوة وحسابات السياسة؛ فممارسة العمل السياسي جعل الإسلاميين يفقدون جزء من جاذبيتهم الخطابية، وحريتهم في نقد كل شيء دون الالتزام بأية مسؤولية، فغدا تعاملهم مع السياسة واقعيا، يستحضر موازين القوى وطبيعة المراحل ونوعية التحالفات ومعيار الربح والخسارة، وهو ما أدى إلى تنمية الحس البراغماتي والنزعة الواقعية في العمل السياسي.

إذا كان منطق السياسة يجعل الفاعل السياسي غير متميز عن منافسيه وخصومه نتيجة لإكراهات اللعبة السياسية والبراغماتية التي تتسم بها؛ فقد سعى الإسلاميون إلى التميز عن باقي الفاعلين بصياغة خطاب أخلاقوي واستعمالهم المكثف لمفاهيم الأسلمة والتخليق والهوية، للبروز كفاعل سياسي ذي هوية خاصة، وهو ما شكل منافسة للشرعية السياسية الدينية للمؤسسة الملكية وإحراجها سياسياً في بعض المراحل، إلا أن ضغوطات النظام السياسي على الإسلاميين المشاركين، حدت بهم إلى التقليص من حدة هذه الخطابات، فأفضى ذلك إلى امتصاص الهوية الأيديولوجية للفاعل الإسلامي، ليبدو كحزب عادي وخاصة خلال الولاية التشريعية السابعة (2002-2007) والحالية، وبالمقابل فقد أسهم حزب العدالة والتنمية في تجديد التوافق حول قواعد اللعبة السياسية وتقوية الإجماع حول المكانة السياسية والدينية لإمارة المؤمنين، بينما اضطلعت حركة التوحيد والإصلاح بتأسيس القاعدة النظرية التي يستند إليها الحزب لتجديد تصوراته ومشاريعه وترميم رؤاه، بالإضافة إلى قيامها بدور المنظف الأخلاقي والمطهر الدعوي والتربوي لما قد ينجم عن العمل السياسي من شوائب ومسائل قذرة؛

إن الدافع لرهان الإسلاميين على ثنائية التنظيم عبر ممارسة السياسة بواسطة الحزب والدعوة والتربية والتأطير عبر الحركة يحكمه:

- أولاً إدراك الإسلاميين لقوة الحركة ووظيفتها التوحيدية التعبوية للمشروع الإسلامي؛

- ثانياً التخوف من أي انحصار سياسي مرتقب لمسلسل الإدماج إذا ما أفضى إلى توقف تجربة الحزب، فإن الحركة ستظل ملاذاً آمناً لها القدرة على إعادة تجديد المشروع الإسلامي واحتضانه؛

- وثالثاً إدراك الإسلاميين لتقلبات السياسة وحساباتها وأنها قد تستهلك صاحبها، وبذلك، فإن الحزب هو مجال للمنافسة والصراع والمصالح، وأنه قد يستهلك سياسياً، في حين تبقى الحركة كإطار توحيدي بعيد عن المصالح والمنافسة، وتقوم بدور إعادة المصداقية للمشروع الإسلامي وتجديده، والتخفيف من التأثيرات السلبية للعمل السياسي على صورة الإسلاميين؛

إن استجلاء تجربة الإدماج السياسي للإسلاميين داخل المجال العام ورصد أدائهم السياسي الذي اتسم بتطور كبير في عدد ما قدم من أسئلة شفوية وكتابية ومقترحات القوانين، والسعي لتفعيل لجان تقصي الحقائق واللجان الاستطلاعية وغيرها من الآليات الرقابية والتشريعية التي بوأتهم المكانة الأولى، إلا أن الفعل السياسي للإسلاميين لم يفض إلى تغيير تركيبة النظام السياسي وطريقة اشتغاله، فقد تغير الفاعلون اليساريون والإسلاميون إلا أن النظام لم يتغير، فكيف نفسر ذلك؟

فالملك يضطلع بأدوار سياسية مركزية جعلت منه الفاعل السياسي الأول، بينما أنيط بباقي الأحزاب السياسية أدوارا سياسية ثانوية، حددت رهانهم في القرب من السلطة والتنافس على الوظائف السياسية التي تخولها لهم؛

فترتب عن ذلك افتقاد العمل السياسي لرهانات سياسية حقيقية، أفضت إلى تشكيك بعضهم في الجدوى من المسلسلات الانتخابية، وما قد تحمله لمصلحة الفئات المستضعفة والمتوسطة أمام تراجع الشرعية النضالية لأحزاب الحركة الوطنية، مما فسر التصويت على الإسلاميين خلال ولايتهم التشريعية الأولى والثانية كبارقة أمل لمتمنيات المواطنين في الخروج من الأزمة والفقر والبطالة وتحقيق طموحاتهم وأحلامهم، وتجاوز رتابة العمل السياسي وإخفاقاته المتتالية؛

إلا أن النظام السياسي، رغم أن تناقص موارده المادية والرمزية لا زال له القدرة على احتواء باقي الفاعلين، وامتصاص الأزمات السياسية والاجتماعية، فإمكانية الإدماج السياسي ترتبط بالمؤسسة الملكية أكثر من باقي الفاعلين السياسيين فلا يمكن للنظام السياسي أن يرفض إدماج الإسلاميين، لأنهم أصبحوا قوة سياسية لا يمكنه تجاهلها، أمام فتور القوة الاجتماعية والسياسية للقوى اليسارية التي بدأت تستنفد سياسياً بعد تحملها للمسؤولية الحكومية؛ فالمشاركة السياسية لهذا التيار هو اندماج للقوى السياسية والاجتماعية المحافظة ذات المنزع الإسلامي، في سعيها للتعبير عن تطلعات النخب المنحدرة من الشرائح المتوسطة، بحكم أن مؤهلاتها الثقافية ووضعها الاجتماعي والاقتصادي يدفعانها إلى تحقيق المزيد من الصعود الاجتماعي والسياسي، فتكون لديها الوعي بأهمية التمثيلية السياسية والاجتماعية داخل النظام السياسي بغية الدفاع عن وجهات نظرها

ومصالحها وتمكينها من توسيع نفوذها داخل المجتمع، وتبوئها لمواقع سياسية واجتماعية متقدمة لمنافسة محترفي العمل السياسي، وتقوية تأثيرها داخل المجال العام؛

لقد اجتازت عملية إدماج الإسلاميين التدرجي داخل المجال العام مرحلة التعايش المرفوق بنوع من الحذر من لدن السلطة وباقي القوى السياسية، لتصل علاقة الإسلاميين بالسلطة بعد تفجيرات 16 ماي 2003 بالدار البيضاء إلى مرحلة الاحتقان والتصعيد، شكلت أول عائق حقيقي أمام مسلسل إدماجهم السياسي؛

وهي مرحلة حرجة في مسار الحزب وكيفية تدبيره للأزمة التي اجتازها، لم تخل من ذكاء وتغليب للجانب البراغماتي الذي عكس واقعية الإسلاميين وإدراكهم لموازين القوى وما كانت تستلزمه المرحلة من مرونة وليونة، اقتضت تقديمهم لتنازلات سياسية، كان لها ثمناً سياسياً أثر على الصورة الخارجية للحزب، فكيفية حله لخلافاته الداخلية، كانت تدبر بكيفية تستحضر وجهة نظر السلطة وتحاول إرضاءها، درءاً لأي تصعيد أو مواجهة محتملة مما خلف ردودا داخلية وخارجية، رافضة للنهج المعتمد.

والسؤال المؤرق إلى ماذا نعزي جوهر الخلاف بين السلطة والإسلاميين المشاركين؟

يمكن أن نفسر أسباب الخلاف إلى العناصر الجوهرية الآتية:

أولاً ـ الصراع حول الشرعية السياسية الدينية: فاعتماد حزب العدالة والتنمية للمرجعية الإسلامية كقاعدة أيديولوجية وسياسية، أثارت حفيظة القوى السياسية اليسارية التي تنظر إليها بسلبية، ترى فيها توظيفاً للرموز الدينية والمفاهيم الشرعية في ميدان العمل السياسي؛ وهي المسألة التي لا تروق للمؤسسة الملكية، إذ تسهم في منافسة الملك كأمير للمؤمنين على السلطة السياسية ـ الدينية، لأن الملكية تعتبرها مجالاً خاصاً تحتكر تمثيليته، وتوظفه رمزياً ودينياً وسياسياً، حسب السياقات والظروف التي تساعد على التمييز بين الأدوار السياسية والوظائف الدينية، أو تحويل بعض القضايا الدينية إثر الخلاف حولها إلى سياسية، وهي الورقة نفسها التي يستند عليها الحزب في بعض ممارساته السياسية والبرلمانية؛

ثانياً ـ التداعيات السياسية لوظيفة الضبط الأخلاقوي: وهي مسألة تتجاوز ما هو سياسي لتقتحم ما هو عقائدي وأخلاقي، كالمطالبة المستمرة بتخليق المشهد السمعي البصري، وعدم إدراج القمار في وسائل الإعلام العمومية، ومشروع قانون السلفات الصغرى بالفائدة، والمطالبة بإغلاق الحانات والخمارات ومشكل السياحة الجنسية؛

فهي قضايا وإشكالات يتداخل فيها السياسي بالديني والأخلاقي والاقتصادي، ينظر إليها الإسلاميون كمخالفات لمنطوق الشريعة وتحليل للمحرمات وإباحة للمحظورات، بينما تعتبرها السلطة السياسية خاضعة للاجتهاد، وتندرج ضمن مجال عمل الدولة مركزياً ومحلياً، وهو ما يعكس نوعاً من التباين المرجعي حول

الوظيفة الأخلاقية والسياسية التي تضطلع بها الدولة العصرية التي يرى الإسلاميون أنها تخلت عن وظائفها الأخلاقية والدينية؛

ثالثاً ـ الحفاظ على التوازنات السياسية الكبرى؛ فالتدخل المستمر للسلطة لمراقبة الحقل السياسي وتوجيهه، والاستمرار في لعبة التوازنات الماكر- سياسية المستندة إلى هيمنة السلطة، وعدم السماح لبروز قوى سياسية قوية، يخدم استراتيجياتها ويمكنها من التحكم في مجمل الحقل السياسي شكل نقطة خلافية مع الإسلاميين خوفاً من تحقيق أي اكتساح مرتقب أو خلط للخريطة السياسية.

لقد عرف انخراط الإسلاميين في العملية السياسية تحقيقهم لعدة مكاسب انتخابية، حيث ارتفع عدد ما حصلوا عليه من مقاعد، مما خلف جواً من المنافسة الشرسة بين الإسلاميين كوافدين جدد أضحوا خلال فترة وجيزة من الأحزاب السياسية الكبرى، والقوى السياسية اليسارية التي ترى فيهم مهدداً لمصالحها وتحدياً لنفوذها السياسي؛

وإذا كان مضمون هذه التجربة السياسية وحصيلتها، تطرح إشكال طبيعة الأدوار السياسية والاجتماعية المنوطة بالإسلاميين، والمغزى من حضورهم داخل أجهزة الدولة ومؤسساتها، ونوعية العلاقة التي تربطهم بالحكم، فإنها اجتازت ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: تميزت بالعمل تحت مظلة الملكية الدستورية من خلال إدماج التيار الإسلامي الإصلاحي داخل اللعبة السياسية عبر وساطة الدكتور عبد الكريم الخطيب، وفقاً للمعادلة الآتية: سعي السلطة إلى احتواء الإسلاميين القابلين للعمل السياسي وفقاً لشروطها، بينما تحددت مشاركة الإسلاميين، من رؤية تصور الإصلاح، بكيفية تدرجية بدءاً بممارسة العمل السياسي، وولوج المؤسسات الفاعلة ومحاولة التغيير من داخل هذه المنابر، ثم استثمار هذه المشاركة لتقويم العمل السياسي والمساهمة في تهذيبه وتخليقه، والاستفادة من الامتيازات التي يخولها لإعادة تفعيل دور الحركة السياسي والإعلامي، ونشر الدعوة بالموازاة مع ذلك، كما جسدت المشاركة السياسية للإسلاميين التمثيل الاجتماعي والسياسي للتيار المحافظ والفئات المتدينة، التي تنطلق من رؤية إصلاحية إسلامية بحلة رسمية، والدفاع عن مصالحها والبحث عن مواقع ووضعيات مادية وسياسية ورمزية جديدة؛

وقد تميز الأداء السياسي للإسلاميين الإصلاحيين، وإن شهد مساندة الحكومة لمدة سنتين، بغرض إرساء جو الثقة، إلا أنه سرعان ما انتقل إلى القيام بدور المعارضة، ودعم مبادرة الملك الراحل لما كان يسمى بتجربة "التناوب التوافقي" من أجل تغطية الفراغ التشريعي الحاصل أمام عجز أحزاب المعارضة عن القيام بدورها.

إن رصد السلوك السياسي للإسلاميين حصر اهتمامهم خلال الولاية التشريعية السادسة على قضايا الهوية والتخليق والمرجعية، فتم رفع شعار أسلمة المؤسسات والقوانين والممارسات السياسية، وإخضاعها لمعيار الشريعة، مما أدخل نفحة جديدة داخل البرلمان؛

في حين اهتمت الولاية التشريعية السابعة أكثر بالقضايا الاجتماعية المرتبطة بمشاكل الناس وبحثهم عن فرص للشغل والقضايا الإنتاجية والمالية وغيرها؛

أما المرحلة الثانية، فقد عرفت انخراط الإسلاميين في العملية السياسية، وشهدت نوعاً من الاحتقان والتوتر بينهم وبين السلطة وبعض القوى الحداثية بعد تفجيرات الدار البيضاء التي طالبت بحل حزب العدالة والتنمية، وقد مر هذا الأخير بوضعية سياسية صعبة، تضرر منها بشكل كبير، فقدم سلسلة من التنازلات التي مست بعض قياداته ورموزه، وفق إرادة السلطة من أجل الحفاظ على حضوره وبقائه، عبر مؤشر اقتراع 12 سبتمبر الذي عرف مشاركة رمزية ومحدودة للحزب، وتقزيماً لدوره ووظيفته داخل الحقل السياسي.

إن استراتيجية الاستيعاب الممنهج الإسلاميين من خلال تجربة حركة التوحيد والإصلاح عبر حزب العدالة والتنمية، قد عرفت انحصاراً وأزمة حادة، عرف خلالها هذا المسلسل الاستيعابي نوعاً من الاهتزاز والتذبذب.

إن التفسير الذي قدمناه، يعكس لنا إشكالية علاقة الإسلاميين بالسلطة، ونوعية العمل السياسي الذي يتعين عليهم القيام به، والأخطاء السياسية التي ارتكبها الحزب في ممارساته وأدائه السياسي، عبر التصارع على السلطة الدينية، والتي ذهب فيها الحزب أبعد مما هو مسموح به، ومنافسة الملك كأمير للمؤمنين في النهل من الشرعية السياسية الدينية، وإحراجها في أحيان عديدة من خلال مناداته بأسلمة الاقتصاد- معارضة قانون السلفات الصغرى – مناهضة الترخيص للخمارات- تخليق المشهد التلفزي، والقيام بالوصاية الدينية سياسياً واجتماعيا، الشيء الذي ولد امتعاض النخب السياسية، وقد ترتب عن ذلك نوع من الانحصار في مسلسل الإدماج الذي أدت أحداث 16 ماي الإرهابية، إلى الرفع من وتيرة النزاع والسير به في منحى تصاعدي، نتج عنه عزلة الحزب ومروره من أزمة بنيوية كادت تعصف بحضوره، وما خلفته من عرقلة لعمل الحزب السياسي والنيابي، وشل ديناميته ونمط فعله داخل البرلمان، فقدم الحزب العديد من التنازلات عبر التقليص من حدة خطاباته، وتسامحه في العديد من القضايا (عدم معارضته لتمرير قانون الإرهاب...)، كما أضحى الخطاب السياسي للإسلاميين أكثر اعتدالاً وتسييساً لقضايا الدين والقيم، وقد كان للصحافة المستقلة وبعض المنظمات الحقوقية، دور في دعم الحزب وإعطائه فرصة للدفاع عن نفسه وتصريف مواقفه للرأي العام.

لقد انتهج النظام قراره السياسي بإنهاك الإسلاميين سياسياً والضغط عليهم اجتماعياً بعد فترة الاحتقان في محاولة لإعدادهم نفسياً وسياسياً لاستراتيجيته في الإدماج التدريجي الذي يقتضي القيام بنوع من التحجيم الممنهج في تلك المرحلة، وهو ما تم خلال استحقاقات 2003 المحلية.

فمن شأن استراتيجية التضييق والمحاصرة والتلويح من طرف الخصوم، بتوقيف تجربة مشاركة الإسلاميين السياسية، ترويض قيادات الحركة والحزب ورموزهما للإقرار بالثوابت السياسية والدينية للنظام السياسي بالمغرب.

وشكل المؤتمر الخامس، بداية التأسيس للمرحلة الثالثة عبر معادلة الانخراط الكلي في اللعبة السياسية، تحت مظلة إمارة المؤمنين والإقرار بمجالها السياسي والديني، من خلال الاستفادة من المحن والأزمات التي مر منها حزب العدالة والتنمية. وكان من نتائج المؤتمر الوطني الخامس، تمكن الحزب من تغيير نسبي في القيادة، عبر انتخاب أمين عام جديد (سعد الدين العثماني، وتحديد مدة الولاية في 3 مرات فقط، ثم إحداث منصب الرئيس المؤسس كآلية جديدة لتوزيع الأدوار، بينما تزعم الحزب بعد انعقاد المؤتمر الوطني السادس عبد الإله بنكيران، والذي تمكن من الحفاظ على موقعه كأمين عام للحزب خلال المؤتمر الوطني السابع؛

وتبقى في الأخير العديد من القضايا الأيديولوجية والسياسية عالقة، والمتمثلة في توضيح الخط السياسي للحزب، في مواقفه ورؤاه ومدى تأثير ذلك على ممارساته السياسية، ثم توضيح المسألة الاقتصادية والاجتماعية وسبل الخروج من الأزمة، التي تعد بمثابة امتحان للقوة الاقتراحية للمكون الإسلامي، ونجاعتها في حل الأزمات والمعضلات الاقتصادية والاجتماعية، وحسم تصوراته وتوضيح مواقفه إزاء العديد من القضايا الفكرية والسياسية كالموقف من الحداثة والديمقراطية، وتدقيق مرجعيته الفكرية والتصورية وتوضيح العلاقة بين بعض الإشكالات كالعلاقة بين السياسي والدعوي والحزب والحركة وغيرها.

فالتدخل المستمر للسلطة في مراقبة الحقل السياسي وتوجيهه، والاستمرار في لعبة التوازنات الماكرة سياسياً المستندة إلى هيمنة السلطة، وعدم السماح لبروز قوى سياسية قوية، يخدم استراتيجياتها ويمكنها من التحكم في مجمل الحقل السياسي، إلا أن مساوئ هذا الاختيار تضر بشرعية الفاعلين السياسيين، والمس بمصداقيتهم وممارساتهم، وتشجيع وتيرة خلافاتهم وتناقضاتهم، للوصول إلى بلقنة المشهد السياسي وتمييعه، ومن نتائج هذه الاستراتيجية إفراز اختلال بنيوي داخل الحقل السياسي، وإصابة التنظيمات الحزبية بالشلل والعجز عن القيام بوظيفتها التأطيرية والتعبوية، وفسح المجال للقوى المتطرفة لملء هذا الفراغ، وبالنسبة إلى السلطة بالتشكيك في نيتها ومشاريعها الداعية للدمقرطة، وتوسيع مجال المشاركة السياسية وقنواتها، وكنتيجة غير مباشرة لهذه المعادلة الصعبة المتمثلة في التحكم في الحقل السياسي وضبط اللعبة السياسية وتوجيهها، مقابل وعود وخطابات النظام، حول التحول الديمقراطي، وتوسيع مساحة الحريات ومجال المشاركة السياسية،

مقابل ارتفاع حجم القوى المعارضة نتيجة ولادة فراغ سياسي وتأطيري لم يتم ملؤه، وهو ما أنتج مجموعة من الأفعال الجماعية غير المؤطرة، من طرف فاعلين سياسيين واجتماعيين غير منتمين تنظيمياً، أو بخضوعها لتأطير الحركات الاجتماعية الاحتجاجية، موسعة بذلك المزيد من المسافة مع النخبة السياسية الرسمية، وهو ما فسح المجال لنمو التيارات الداعية للعنف.

إن استجلاء حصيلة الفعل البرلماني التشريعي والرقابي داخل الهيئة التشريعية اصطدم بمحدودية الأدوار السياسية المنوطة بها داخل البرلمان؛ فالأداء البرلماني للإسلاميين الذين احتلوا فيه المرتبة الأولى بتحقيقهم لأرقام قياسية مقارنة مع الولايات التشريعية السابقة، عكس جدية وانضباطاً في العمل البرلماني عند الإسلاميين، وقدرة على استمالة الجماهير وخدمتها على المستوى الاجتماعي، إلا أن أهم عائق يواجه الإسلاميين ينحصر في الصلاحية المخولة للهيئة التشريعية التي منحتها وظائف شكلية غير مؤثرة، وهو ما جعل البرلمان يفتقد لرهانات سياسية حقيقية داخل النظام السياسي المغربي؛

فاضطلع الإسلاميون في تجربتهم السياسية بالوظائف الآتية: شرعنة السلطة وتقويتها، والإسهام في التنفيس عن الاحتقانات والتذمرات الاجتماعية، وإعطاء دينامية جديدة للعمل البرلماني، والقيام بوظيفة الرقابة الأخلاقوية داخل الحقل السياسي، ثم إبراز مدى قدرة النظام السياسي على الاحتواء والمحافظة على الاستقرار السياسي.

كما مكن الإدماج السياسي للإسلاميين من إنضاج طروحاتهم وتطوير تصوراتهم حول قضايا السياسة والحكم، بالاحتكاك مع السلطة وباقي الفاعلين السياسيين، فكان من نتائج هذا المسلسل الاستيعابي تمكين الإسلاميين من فهم منطق الدولة والسياسة واكتساب الخبرات في تدبير السياسات العامة عبر الممارسة السياسية بشكل يساعد على تقريب المشروع الإسلامي من خلال المعارك الانتخابية والسياسية.

إن مآل المشروع الحركي الإسلامي يرتبط بشكل كبير بما يستطيع الإسلاميون تحقيقه داخل المجال العام، والتوفق في إنجاز ما فشل فيه غيرهم من الأحزاب الوطنية، كتغيير طريقة اشتغال النظام ودمقرطته، وتجنب السقوط في الانتهازية السياسية، وعدم الالتزام بما تم الوعد به خلال الحملات الانتخابية.

إن الفشل في تحقيق هذه المشاريع من شأنه الإسهام في تآكل شرعيتهم وأفول مشروعهم السياسي، كما أن النجاح في تحقيق أهدافهم يعد من التحديات التي يواجهونها، فهي محك حقيقي لمدى نجاعة المشاريع الفكرية والسياسية للإسلاميين، ومناسبة لإبراز مدى صدقية طروحاتهم وقدرتهم على إنجاز ما لم يحققه غيرهم، ومدى تمكنهم من التشبع بقيم الحوار وتطوير القيم والممارسات السياسية وجعلها أكثر نضجاً وديمقراطية.

وقد ولدت الدينامية السياسية والاجتماعية التي شهدتها المجتمعات العربية في سياق ما يسمى بالربيع العربي خلال سنة 2011 إلى سقوط مجموعة من الأنظمة التسلطية، وإذا كانت طريقة تعامل الأنظمة السياسية مع هذه الحركية السياسية الاجتماعية الجديدة متباينة، فإنها انحصرت ما بين أنظمة تعاملت بقبضة حديدية مع المحتجين آملة ردعهم بالقوة والعنف، مما أدى إلى سقوطها (تونس ومصر وليبيا)؛

بينما اضطر النظام اليمني بعد فشله في كبح جماح المحتجين - بعد قمع وتنكيل ممنهجين- إلى القبول بمقترح التنحي عن الحكم بفضل المبادرة العربية، وذلك بعد تردد وكَرٍّ وفَرٍّ؛

في حين اختار النظام السوري المواجهة الدموية مع شعبه وتقتيله، وهو ما اضطر فئات من الجيش للانشقاق عنه والانخراط في العمل المسلح ضده مما يسرع بالانهيار؛

بينما اختار النظام السياسي المغربي التفاعل مع الحركة الاحتجاجية التي شهدها الشارع المغربي في وقت مبكر، مكنته من احتوائها قبل أن تتحول إلى انتفاضات عاصفة، فعمل على أخذ مبادرة سياسية تحددت في اقتراح تعديل الوثيقة الدستورية التي طرحها الملك في خطاب 9 مارس، والتي توجت بالموافقة عليها في استفتاء فاتح يوليو 2011، والإعلان عن انتخابات تشريعية سابقة لأوانها فاز فيها حزب العدالة والتنمية بـ 107 مقاعد برلمانية، تلاه ترؤسه للحكومة الحالية بزعامة الأستاذ عبد الإله بن كيران، وهو ما حولهم من القيام بدور المعارضة السياسية إلى مرحلة تدبير الشأن العام وفقاً لدستور جديد ينتظر تحدي تنزيله الديمقراطي.

MominounWithoutBorders

@ Mominoun_sm

Mominoun

الرباط – المملكة المغربية

ص.ب : 10569

هـاتـف: 00212537779954

فاكس: 00212537778827

info@mominoun.com

www.mominoun.com